المصدر: Istockphoto, photo credit: cloverphoto

ثانياً.

المشهد الاجتماعي

سجل دليل التنمية البشرية

سجل دليل التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية انخفاضاً حاداً من 0.64 في عام 2010 إلى 0.549 في عام 2018، ما خفّض ترتيب البلد من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

ألف. مقدمة

لا يزال النزاع يلحق أضراراً بالهياكل الاجتماعية وبالبنى الأساسية المادية، فيؤدي إلى انقطاع الكهرباء وانعدام المياه الآمنة، ويحول دون الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل اللائق. وقد تفكّك النسيج الاجتماعي للبلد، ما قضى على سبل عيش العديد من المدنيين وعلى إمكاناتهم، وأحدث توتراً في العلاقات الاجتماعية، وحفّز التطرف في المجتمع. والمدنيون السوريون هم الأكثر معاناةً من النزاع. فقد كانت نسبة وفيات المدنيين مرتفعة ومتزايدة، والناجون إما نزحوا داخلياً أو طلبوا اللجوء إلى البلدان المجاورة، حيث تستمر المعاناة في مجتمعات اللاجئين.

وحتى بعد أن توقف النزاع وتحقّق استقرارٌ معتدل، لا تزال عملية إعادة إعمار الجمهورية العربية السورية تنطوي على العديد من المشاكل. وفي هذه المرحلة، تتضاءل فرص التغلب على النكسات أو الانتكاسات في التنمية الاجتماعية وبلوغ أهداف التنمية في السنوات المقبلة. وقد يزداد عدد السكان تدريجياً ليصل إلى مستويات ما قبل النزاع بعد عودة اللاجئين والنازحين داخلياً لإعادة بناء مجتمعاتهم، وقد يُحدث ذلك تعافياً سريعاً نسبياً ونمواً في قطاع البناء، إلا أن التداعيات الاجتماعية الطويلة الأمد والأضرار في البنى الأساسية قد تستغرق سنوات لمعالجتها. كما أن فقدان جيل كامل هو اتجاهٌ مقلق سيستمر مع تزايد حرمان الشباب من الحاجات الأساسية ومن فرص التعليم والعمل. ومن المرجح أن تنجم عن ذلك حلقةٌ مفرغة يتقاطع فيها فقر الأفراد وتدهور سبل العيش مع تباطؤ الاقتصاد. ومن شأن الصدمات وأمراض الصحة العقلية المرتبطة بالنزاع أن تؤثر على رفاه السوريين على المدى الطويل، وعلى مساهمتهم في القوى العاملة المنتجة وفي الحياة المجتمعية.

يقدم هذا التحليل صورة شاملة عن الوضع الاجتماعي والإنمائي الراهن في الجمهورية العربية السورية، باستخدام أحدث البيانات المتاحة من عدة مصادر منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية. والبيانات المنهجية والحالية المتعلقة بعدة مؤشرات، مثل عدد الوفيات الناجمة عن النزاع ومعدل الالتحاق بالمدارس، كانت محدودة. والنتائج لا تعكس حجم الحرمان الاجتماعي بالكامل ولكنها تحمل دلالة على الحالة الراهنة.

باء. الوضع الديمغرافي

منذ بداية النزاع، تغيّرت التوقعات الديمغرافية للجمهورية العربية السورية، حيث يُقدر متوسط معدل النمو السكاني السنوي بنحو -3 في المائة (السكان داخل البلد)[35]. وقد أدى النزاع إلى خفض عدد السكان بنسبة 21 في المائة، من 21 مليون نسمة إلى 16.9 مليون نسمة في الفترة 2010-2018 (الشكل 1). ولو استمر عدد السكان في الارتفاع سنوياً بمعدل ما كان عليه قبل النزاع، وهو 2.67 في المائة تقريباً، لكان قد وصل إلى أكثر من 26 مليون نسمة في عام 2018. ويعود انحراف عدد السكان الفعلي عن العدد المتوقع في حال عدم نشوب النزاع إلى أمرين: أولاً، ارتفاع عدد السوريين الفارين من البلد، حيث تم تسجيل أكثر من 5.5 مليون لاجئ رسمياً في البلدان المجاورة في عام 2019 (الشكل 2)؛ وثانياً، ارتفاع عدد الوفيات الناجمة عن النزاع. وأسفر النزاع عن سقوط عدد كبير من القتلى من غير المقاتلين. ويُتوقع أن يكون عدد القتلى قد ازداد في السنوات القليلة الماضية مع استمرار الأعمال العدائية، ولكن البيانات المحدثة غير متوفرة.

الشكل 1- سكان الجمهورية العربية السورية، 2005-2018

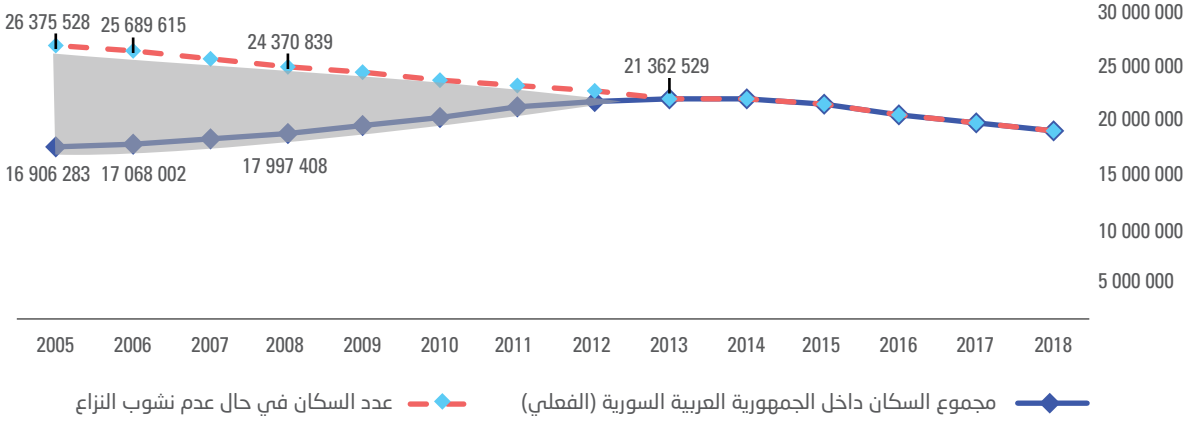

المصدر: بالاستناد إلى World Bank, "Population, total", DataBank. https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020).
ملاحظة: تمثل المنطقة المظلّلة الانحراف عن العدد المتوقع في حال عدم نشوب النزاع.

وقد أدى تغيير الخطوط الأمامية باستمرار إلى تزايد النزوح الداخلي. وتعود الأسباب الأولى للنزوح إلى البحث عن السلامة البدنية والحصول على الخدمات الأساسية[36]. وأدت اتفاقات خفض النزاع والهدنة في عام 2016 إلى استعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء، جزئياً في العديد من المناطق. لذلك، شهد البلد تراجعاً في حالات النزوح الداخلي في أوائل عام 2017، وعودةً طوعية لعدد من النازحين بلغ 721,000 شخص إلى المجتمعات الأصلية، حسب التقديرات[37]. ومن بين العائدين، بلغت نسبة النازحين داخلياً حوالي 90 في المائة، ونسبة اللاجئين أقل من 10 في المائة[38]. وفي عام 2018، استمرّت العودة بنمط مماثل مع استعادة الاستقرار النسبي في مزيد من المناطق. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ عدد العائدين طوعاً 1.4 مليون شخص في عام 2018، من بينهم 56,047 لاجئاً[39]. وتشدد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن العودة إلى الجمهورية العربية السورية أمرٌ محفوف بالمخاطر، لا سيما وأن العديد من المناطق، بما فيها تلك التي استعادت استقراراً نسبياً، لا تزال عرضة لمخاطر المتفجرات، مثل الألغام الأرضية، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب، فضلاً عن حوادث العنف الشديد[40]. ويتعرّض المقيمون، بمن فيهم العائدون، للنزوح المتكرر، وللاحتجاز في بعض الحالات. وفي عام 2019، نزح حوالي 1.8 مليون شخص، ما يمثل زيادة مقارنة مع عام 2018، ويعود ذلك في الغالب إلى تصاعد الأعمال العدائية في المناطق الواقعة في شمال شرق وشمال غرب الجمهورية العربية السورية[41]. وبحلول نهاية عام 2019، تجاوز العدد الإجمالي للنازحين داخلياً 6.4 مليون شخص.

الشكل 2- الاتجاه في أعداد اللاجئين المسجلين، والنزوح داخل الجمهورية العربية السورية

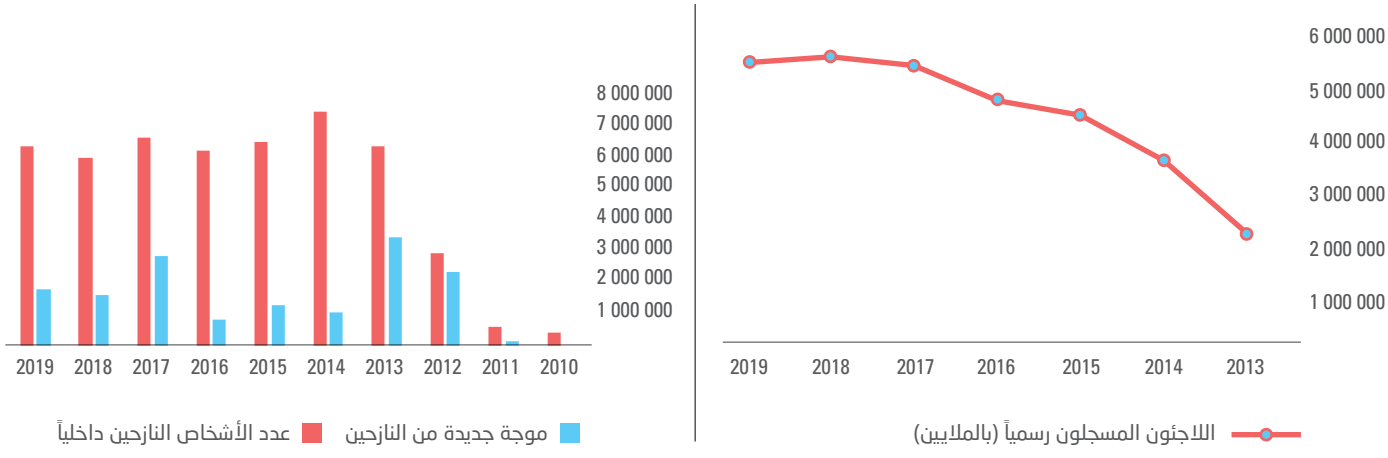

المصادر: UNHCR, Syria Regional Refugee Response. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020)؛ Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), Syria Country Profile. https://www.internal-displacement.org/countries/syria (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020).

ملاحظة: يعكس العدد السنوي للاجئين المسجلين رسمياً العدد المبلغ عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام.

جيم. اللاجئون

ارتفع عدد اللاجئين المهاجرين ارتفاعاً كبيراً منذ بداية النزاع (الشكل 2)، ما يدل على أن البلد لا يزال يفتقر إلى السلامة والأمان. وفي عام 2019، بلغ عدد السوريين المسجّلين كلاجئين أكثر من 5.5 مليون شخص (الشكل 3)، موزعين في الغالب في خمسة بلدان، هي الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر[42]. وفي حين تستضيف تركيا العدد الأكبر من اللاجئين المسجلين، وتحديداً 3,576,369 لاجئاً (الشكل 3)، تُسجَّل أعلى نسبة من اللاجئين إلى السكان في كل من لبنان (13.4 في المائة) والأردن (6.5 في المائة) (الشكل 4). وستكون الأعداد أعلى إذا أُدرج طالبو اللجوء واللاجئون غير المسجلين، ولا سيما من لم يحصل بعد على وضع لاجئ في الأردن ولبنان.

ومن المهم الاعتراف بأن العديد من اللاجئين السوريين لا يزالون غير مسجلين بسبب القيود المالية والسياسية والقانونية، مثل عدم امتلاكهم وثائق مدنية. ويواجهون عقبات أكبر عندما يتعلق الأمر بتأمين المساعدة الإنسانية وسبل العيش اللائقة. وتشير التقديرات إلى أن 73 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان، البالغين من العمر 15 عاماً وما فوق والمشمولين بالمسح، لا يملكون إقامة قانونية، ما يعني أن فرصهم في التعليم والعمل محدودة، فيُضطرّون عادة إلى العمل في وظائف غير رسمية، وخطرة أحياناً، لقاء أجور متدنية[43].

الشكل 3. عدد اللاجئين المسجلين رسمياً في البلدان المجاورة، 2019

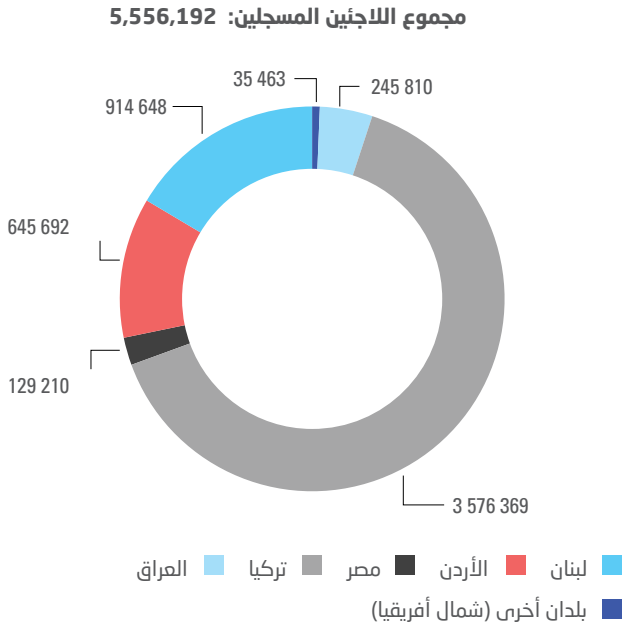

المصدر: UNHCR, Syria Regional Refugee Response. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020).
ملاحظة: يعكس العدد السنوي للاجئين المسجلين رسمياً العدد المبلغ عنه في 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وفي الأردن، يعكس عدد اللاجئين ما تم الإبلاغ عنه في 5 يناير/كانون الثاني 2020، لأن هذا العدد لم يُبلَّغ عنه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.

الشكل 4. اللاجئون السوريون المسجلون رسمياً، نسبتهم إلى السكان في البلدان المجاورة، 2019 (بالنسبة المئوية)

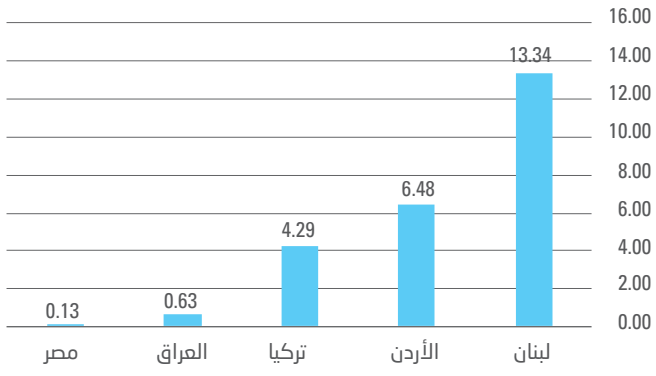

المصدر: حُسبَت الأعداد باستخدام UN DESA Database, Total Population- Both sexes https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/ (جرى الاطلاع عليه في يونيو/حزيران 2020)؛ UNCHR, Syria Regional Refugee Response. https://data2.unhcr.org/en/situations/syria (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020).

ويعيش معظم اللاجئين السوريين (حوالي 94 في المائة) خارج مخيمات اللاجئين. فعى سبيل المثال، لبنان الذي يأوي نحو مليون لاجئ لا يضمّ مخيمات رسمية للاجئين. وفي الأردن، يعيش 18 في المائة من اللاجئين في ثلاثة مخيمات، هي الأزرق، والمخيم الإماراتي الأردني، والزعتري، ما يعني أن أكثر من 80 في المائة من اللاجئين يفتقرون إلى ملاذ رسمي[44]. ولعل اللاجئين السوريين قد نجوا من الفوضى العارمة في بلادهم، لكنهم ما زالوا يواجهون يومياً العقبات وأوجه الحرمان التي تمنعهم من العيش حياة كريمة. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعيش 46 في المائة من اللاجئين في تركيا دون خط الفقر[45]. ويرتفع معدل الفقر إلى 73 في المائة في لبنان، و78 في المائة في الأردن[46]. وفي مصر، يعيش 69 في المائة من اللاجئين دون خط الفقر وفقاً لآخر تقييم لقابلية التعرّض للمخاطر[47].

وبحلول نهاية عام 2019، بلغ مجموع اللاجئين السوريين داخل المخيمات في جميع أنحاء المنطقة 286,342 لاجئاً، أي أقل من 6 في المائة من مجموع اللاجئين السوريين[48]. وتتدهور أحوال المخيمات، لا سيما خلال فصل الشتاء. ويزداد الاكتظاظ وتتضاءل المساعدات[49]. وكثيراً ما يُبلَغ عن عدم إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية، والخدمات الصحية، والمياه النظيفة، والأغذية والأدوية[50]. ومع ذلك، يبدو اللاجئون داخل المخيمات أفضل حالاً نسبياً من أولئك الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية. وفي الأردن، اعتُبر من يعيشون في المستوطنات غير الرسمية من أكثر الفئات السكانية عرضة للمخاطر لأنهم لا يستطيعون الحصول على الحاجات والخدمات الأساسية، ويعيشون في مساكن غير ملائمة ومزرية، ولا يملكون الوسائل اللازمة لعيش حياة كريمة[51]. وكذلك في لبنان، كان يعيش حوالي 32 في المائة من اللاجئين السوريين، المشمولين بالتقييم، في بيئات مكتظة في عام 2019 [52].

ورداءة الظروف المعيشية، سواء في المخيمات أو خارجها، فضلاً عن ندرة المدخرات ومحدودية فرص كسب الرزق تشكّل أساساً للممارسات الاستغلالية الضارة، مثل العنف القائم على نوع الجنس، وإساءة معاملة الأطفال، وعمل الأطفال، والزواج المبكر. ففي لبنان، بلغت نسبة المتزوجات من بين الفتيات السوريات اللاجئات من الفئة العمرية 19-15 عاماً 27 في المائة، وتفاوتت هذه النسبة بين المحافظات، وسجّلت محافظة الشمال المعدل الأعلى لزواج الأطفال وهو 34 في المائة[53]. ولجأت الأسر المعيشية التي كانت تحاول سدّ الفجوة بين الدخل والإنفاق إلى آليات التكيف الضارة أو القصيرة الأمد، بما في ذلك الاقتراض والاعتماد على المساعدة الإنسانية، وتقليص الحاجات الأساسية، مثل الحصص الغذائية والرعاية الصحية. وفي عام 2018، ظلّت أسر اللاجئين السوريين الخاضعة للتقييم في الأردن تعتمد على آلية أو أكثر من آليات التكيف السلبية، بما في ذلك إخراج الأطفال من المدرسة، أو

تشغيلهم، أو تزويج الفتيات لسد الفجوة بين الدخل والإنفاق[54]. والأطفال هم الأكثر تضرراً من الحرمان: ففي مجتمعات اللاجئين التي جرى تقييمها في الأردن، بلغت نسبة الأطفال السوريين الذين يعانون من الفقر النقدي والمتعدد الأبعاد أكثر من 81 في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين صفر و5 سنوات، و50 في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين 6 و17 سنة، وسُجّلَت حالات حرمان عالية في مجالات الصحة وحماية الطفل وتعليم الأطفال[55].

والأمر الإيجابي هو أن بعض التحسينات قد حصلت في بعض المجالات مثل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وإن كانت تختلف حسب البلد والمحافظة. ومع أن الظروف تتحسن عموماً في بعض المناطق، فإن النقص في التمويل والمساعدة، وتشدُّد سياسات الحدود والتسجيل سيؤديان حتماً إلى تدهور الوضع الإنساني، لا سيما في حال عدم التوصل إلى حل للنزاع. ويفرض عدد اللاجئين المتزايد ضغوطاً على البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية المضيفة، ما قد يؤجج التوتر والعدائية تجاه اللاجئين.

دال. السكان المحتاجون

تسبّب النزاع بإحدى أكبر موجات النزوح البشري التي خلّفت أعداداً كبيرة من الأشخاص المشردين وغير المحميين، وليس هذا فحسب بل مسّ النزاع من دون هوادة بالحقوق الأساسية المتبقية لهؤلاء الأشخاص وبحاجاتهم في البقاء. وفي عام 2019، كان أكثر من 11.7 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية بحاجة إلى شكل واحد على الأقل من المساعدة الإنسانية، وكان 5 ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة[56]. ويمثل الأطفال نحو 42 في المائة (5 ملايين) من الأشخاص المحتاجين. والجدير بالذكر أن عدد المحتاجين انخفض انخفاضاً كبيراً مقارنة مع عام 2017 حيث كان يبلغ 13.1 مليون شخص، لأسباب منها انخفاض حدة النزاع في مختلف المناطق.

الشكل 5. توزيع المحتاجين، 2019

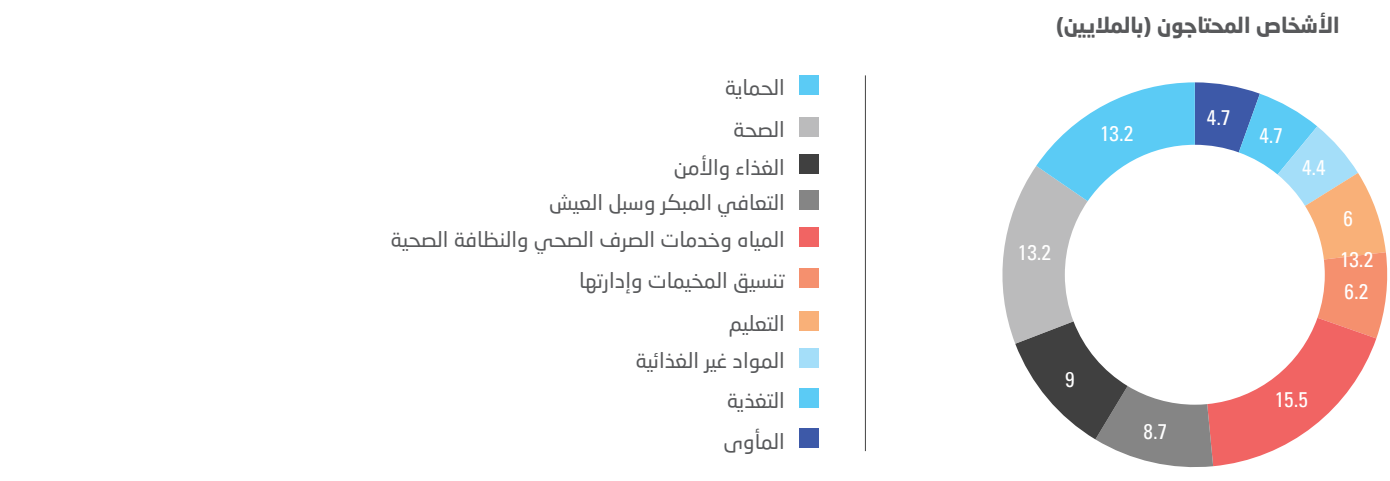

المصدر: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2019). Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic. https://hno-syria.org/data/downloads/en/full_hno_2019.pdf.

والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والحماية، والرعاية الصحية هي الفئات الرئيسية الثلاث حيث تُعَدّ الحاجات ملحّة وحيث يتجاوز عدد الأشخاص المعرّضين للمخاطر 15.5 مليون، و13.2 مليون، و13.2 مليون على التوالي (الشكل 5). والمساعدات المطلوبة في جميع الأبعاد المتبقية كبيرة أيضاً، حيث يحتاج 9 ملايين شخص إلى الأمن الغذائي، ويحتاج 6 ملايين آخرين إلى الدعم التعليمي. ويتواجد أكثر من 59 في المائة من المحتاجين في المحافظات التي شهدت سفكاً شديداً للدماء وحصاراً مستمراً، ولا سيما حلب ودمشق وريف دمشق وإدلب (الشكل 6).

المصدر: Istockphoto, photo credit: ridvan_celik

الشكل 6. توزيع المحتاجين حسب المحافظات، 2019

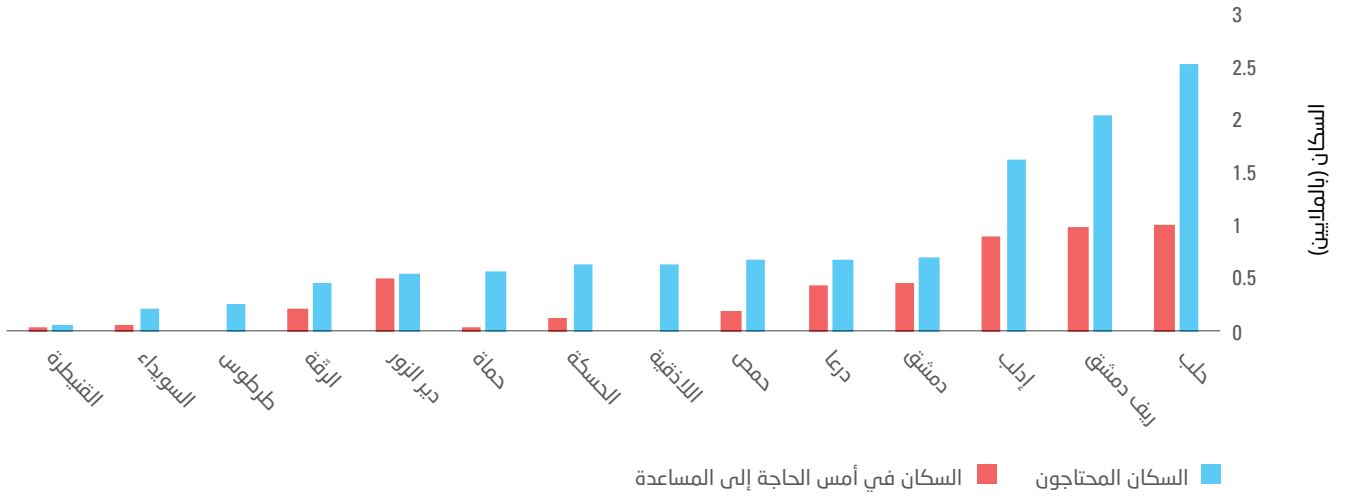

المصدر: OCHA, 2019

وخلال عام 2018، أُخليَت المواقع المحاصرة التي أعلنتها الأمم المتحدة إلا أن نسبة 76 في المائة من تلك المجتمعات المحلية لا تزال الأمم المتحدة تصنّفها بأنها مناطق يصعب الوصول إليها[57]. وسكان تلك المناطق معرّضون لمخاطر شديدة لأن إيصال المساعدة الإنسانية إليهم متعثّرٌ عموماً. كما أن فقدان الوثائق المدنية هو عائق آخر أمام تقديم المعونة.

هاء. التعليم

دأبت المدارس على الاستمرار في العمل في مناطق النزاع، ولكن الهجمات المتعمدة على المؤسسات التعليمية لم تتوقف، وجرى التحقق رسمياً من 426 عملية قصف على المدارس منذ عام 2011 [58]. وأكثر من 40 في المائة من البنى الأساسية المدرسية مشلولة، حيث تضررت مدرسة من كل ثلاث مدارس أو دُمرت أو استُخدمت كملجأ[59]. وقد أدى استخدام المدارس على نطاق واسع كملاجئ جماعية للنازحين داخلياً إلى زيادة الضغط على البنى الأساسية للتعليم.

الشكل 7. الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، السنة الدراسية 2018-20

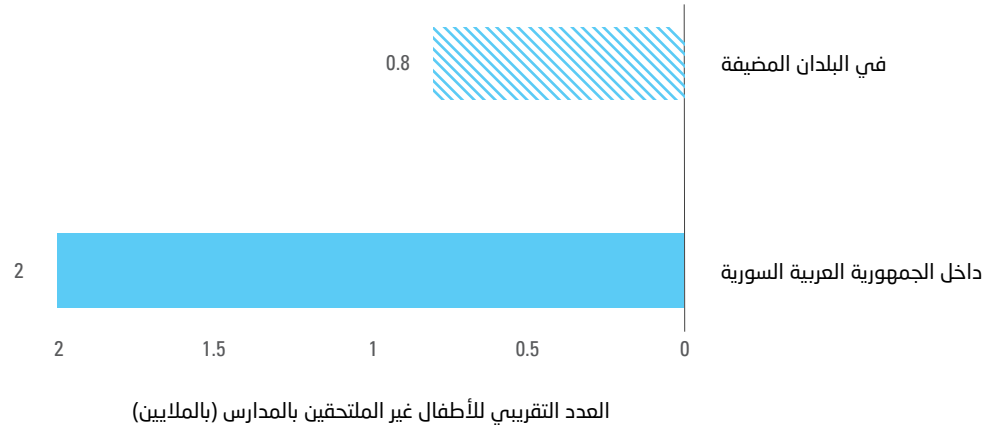

المصدر: No Lost Generation, "Investing in the Future: Protection and learning for all Syrian children and youth", Brussels III Conference pamphlet, March 2019.

ويحتاج نحو 6 ملايين شخص، منهم 5.9 مليون طفل، إلى دعم تعليمي[60]. وخلال العام الدراسي 2018-2017، كان حوالي مليوني طفل في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس داخل الجمهورية العربية السورية (الشكل 7) إضافةً إلى 1.3 مليون طفل معرضين لخطر التسرّب[61]. وسيرتفع العدد الإجمالي إلى حوالي 2.8 مليون طفل إذا ما حُسب الأطفال السوريون غير الملتحقين بالمدارس والمقيمون في المجتمعات المضيفة الرئيسية الخمسة، والبالغ عددهم 800,000 طفل[62].

ووفقاً لمبادرة "لا لضياع أي جيل" التي تقودها اليونيسف ومنظمة الرؤية العالمية، فقد ازداد إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس في عام 2018 مقارنةً مع عام 2017، مع أنه لم يصل بعد إلى مستويات ما قبل النزاع[63]. وبالاستناد إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، انخفضت المعدلات الصافية والإجمالية للالتحاق بالمدارس انخفاضاً حاداً في المرحلتين الابتدائية والثانوية أثناء النزاع (الشكل 8). وتشير المعدلات الإجمالية الأعلى بالنسبة إلى المعدلات الصافية إلى تدهور جودة التعليم بسبب بعض العوامل مثل استبقاء الطلاب في الصف وتجاوز الطلاب لسنّ الدراسة[64]. وعلاوةً ذلك، لم يعد أكثر من 140,000 مدرّس يشغلون مناصبهم[65]. وتسهم ندرة المعلمين في تدهور جودة التعليم كما هو مبين في ارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين. وقد سُجّلت، على نحو غير متوقع، زيادةٌ في المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي في عام 2016، مع أنه ينبغي تحليل هذه الأرقام بحذر لأنها قد تعكس التحاق الذكور بالمدارس من أجل التهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية[66].

ويواجه الأطفال عقبات تعرّضهم لخطر الانقطاع عن الدراسة. ومع انخفاض دخل الأسرة وتدهور مستويات المعيشة، يزداد احتمال المشاركة في الأنشطة المدرّة للدخل لدعم الأسر. ومن بين المجتمعات التي جرى تقييمها داخل الجمهورية العربية السورية، أفادت نسبة 81 في المائة منها بأن عمل الأطفال هو حاجز أمام متابعة الدراسة. وأفادت نسبة 45 في المائة منها بأن تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة هو مسألة مثيرة للقلق[67]. وجُنّد فتيان مراهقون تقل أعمارهم عن 15 سنة، ولا تتجاوز أعمارهم 12 سنة في بعض الحالات، وهو أمر يبعث على القلق لأنه يغذي ثقافة العنف ويجعل إعادة إدماجهم في المدارس العادية وفي المجتمع المدني أمراً صعباً للغاية[68]. وأفادت نسبة 45 في المائة من المجتمعات المحلية التي جرى تقييمها عن حالات من الزواج المبكر لفتيات لا تتجاوز أعمارهنّ 10 سنوات[69]. ويمكن أن تؤدي هذه الانتهاكات للحقوق الأساسية للأطفال إلى تفاقم الإعاقات في الصحة العقلية والعاطفية، ما يؤدي إلى اضطرابات نفسية خطيرة لا يمكن معالجتها في كثير من الحالات. ويشكل فقدان الوثائق المدنية عائقاً آخر أمام الالتحاق بالمدارس وإكمال الصفوف، ولا سيما عند اجتياز الامتحانات الرسمية.

ومع انتشار هذه الأوبئة الاجتماعية الناشئة، تواجه الجمهورية العربية السورية تحدياً بالغاً وهو فقدان جيل كامل من المواطنين. والنتائج الضارة لنقص التعليم لدى جيل صاعد من الشباب يُرجَّح أن تظهر في المراحل اللاحقة من حياتهم، ما يحد من فرص العمل المتاحة لهم في المستقبل، ويهدّد صحتهم العقلية، ورفاههم مدى الحياة.

المصدر: Istockphoto, photo credit: ridvan_celik

الشكل 8. المعدلات الإجمالية والصافية للالتحاق بالمدارس

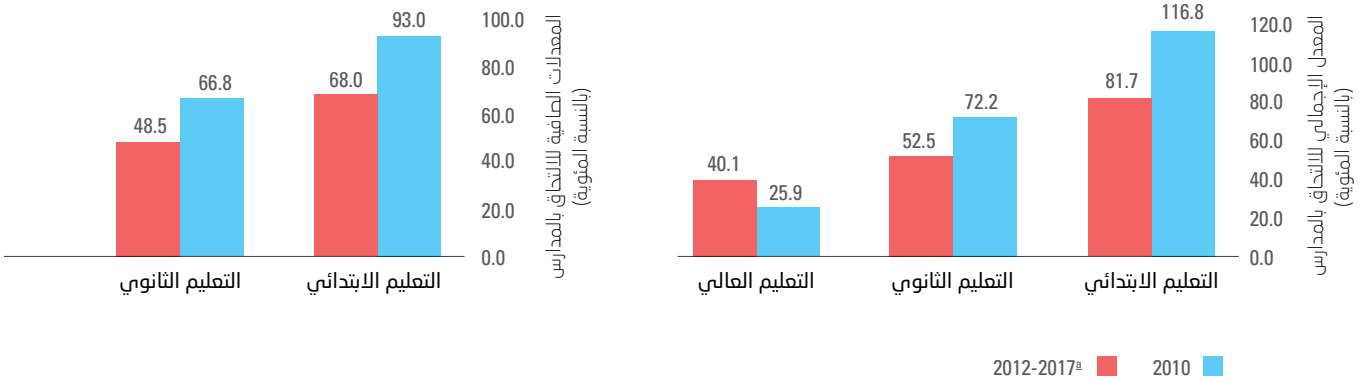

المصدر: UNESCO Institute for Statistics (UIS) Database, http://uis.unesco.org/en/country/sy (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020).
[a] تعود الأرقام إلى آخر فترة زمنية متاحة: عام 2013 بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والثانوية، وعام 2016 بالنسبة للتعليم العالي.

واو. انعدام الأمن الغذائي والتغذية

لا تزال المساعدات الغذائية كبيرة، حيث لا يزال قطاع الزراعة، الذي يوفر مصدر الدخل الرئيسي لمعظم السوريين، يتكبّد خسائرَ في البنى الأساسية الحيوية، وإنتاج المحاصيل، والثروة الحيوانية، ورأس المال البشري. وقد أدى الجفاف في الفترة 2017-2018 إلى خفض الطاقة الإنتاجية المحدودة أصلاً. ونتيجة خفض حدة النزاع في السنوات القليلة الماضية، تحسّن الأمن الغذائي والوصول إلى الأسواق، إلا أن القيود المفروضة على تسليم السلع لا تزال شديدة. ومنذ نهاية عام 2016 وحتى منتصف عام 2018، انخفض سعر سلة الأغذية المتوسطة انخفاضاً مطّرداً في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، إلا أن أسعار المواد الغذائية بدأت ترتفع مجدداً منذ ذلك الحين[70]. ومقارنةً مع مستويات ما قبل النزاع، باتت الأسعار أعلى بكثير، والقوة الشرائية أقل بكثير بسبب عواملٍ مختلفة منها تراجع الطاقة الإنتاجية على النحو المذكور آنفاً، وتعطل التجارة، وانخفاض قيمة العملة. وفي حوالي 40 في المائة من الأسر السورية، فإن أكثر من 65 في المائة من النفقات هي على الغذاء[71]. وهذا النمط من الإنفاق قلّص ميزانيات الطبقة المتوسطة، ودفع المزيد من الناس إلى الفقر.

وفي عام 2019، كان نحو 6.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي إضافةً إلى 2.5 مليون شخص عرضة لانعدام الأمن الغذائي الحاد[72]. وقد اعتمدت أسرٌ كثيرة آلياتٍ ضارة لمواجهة الظروف المعيشية الناشئة، بما في ذلك أنماط الاستهلاك الرديئة. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن 46 في المائة من الأسر المعيشية تخفّض حصصها الغذائية اليومية، و38 في المائة من الأسر تخفّض استهلاك البالغين لضمان حصول الأطفال على ما يكفي من الغذاء[73].

وقد ازداد سوء التغذية المزمن خلال النزاع، ما تسبّب بارتفاع معدلات التقزُّم والوفيات بين الأطفال[74]. والاتجاهات في النزوح، وأسعار الأغذية، والبطالة، والحصول على الخدمات الصحية والمعونة الإنسانية كلها عوامل تؤثر على سوء التغذية. وللأسف، لا تزال الإحصاءات المنهجية المتعلقة بسوء التغذية غير متاحة إلى حد كبير.

زاي. الصحة

تُستهدف المرافق الصحية والعاملون في مجال الصحة على نحو عشوائي خلال الهجمات، ما يؤثر سلباً على المدنيين. وقد انخفض توافر الخدمات من حيث الكمية والنوعية انخفاضاً حاداً. وفي عام 2018، تعرّضت المرافق الصحية والعاملون في مجال الصحة للهجوم 142 مرة، وهي زيادة كبيرة مقارنة مع عام 2017[75]. وبحلول نهاية عام 2018، أفيد بأن 48 في المائة من المرافق الصحية تعمل جزئياً أو هي معطّلة بالكامل (الشكل 9). ومع أن النزاع قد انحسر في العديد من المناطق، استمرت الهجمات على المرافق الصحية في عام 2019. وفي عام 2019، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية إلى 13.2 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد مقارنة مع 11.3 مليون شخص في عام 2018. ولا يزال النزوح الواسع النطاق يشكل ضغطاً على البنى الأساسية الصحية، ما يؤثر على من هم بحاجة إلى علاج عاجل. وانقطاع الكهرباء بسبب دمار البنى الأساسية يمثل عائقاً آخر[76]. ومع أن الجهود الدولية موجهة نحو تأمين المعونة الكافية، فإن الحالة لا تزال مزرية. وهناك عراقيل تعوق إيصال الإمدادات الطبية الأساسية المنقذة للحياة، ما يؤثر في كثير من الأحيان على السكان الذين هم بأمس الحاجة إليها والمقيمين في مناطق يصعب الوصول إليها. وبالتالي، فإن فرص حصولهم على العلاج ضئيلة – إن وجدت[77].

الشكل 9. المستشفيات العامة، 2018، والعمر المتوقع عند الولادة (السنوات)، حسب الجنس

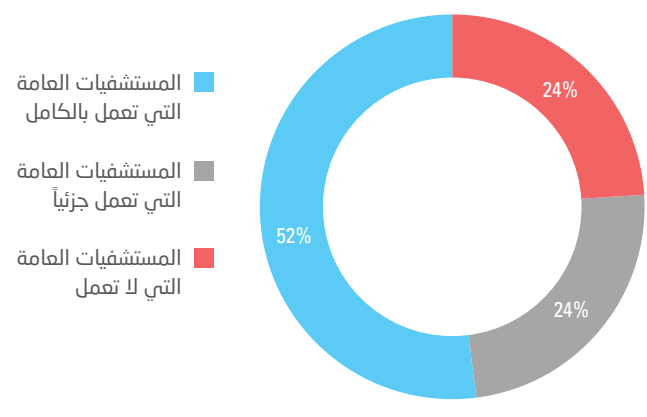

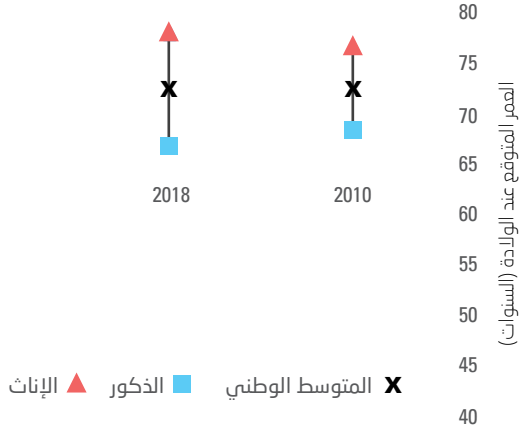

المصدر: WHO, HeRAMS Syria report, Snapshot for public hospitals, December 2018. https://applications.emro.who.int/docs/SYR/COPub_SYR_Dec_2018_EN_22337.pdf?ua=1&ua=1; United Nations Development Programme (UNDP), "Human Development Data (1990-2018)", Database.

وفي عام 2019، تدهورت الحالة الصحية، التي كانت غير مستقرة أصلاً، حيث كان 15.5 مليون سوري يفتقرون إلى مصادر المياه الآمنة، ما يسبب حتماً الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه. ولم يحصل على المياه المنقولة بالأنابيب سوى 13 في المائة من السكان في إدلب، و16 في المائة من السكان في حلب[78]. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، في الربع الأول من عام 2018، بلغت نسبة آبار المياه الجوفية الملوّثة أكثر من 95 في المائة من مجموع الآبار التي جرى رصدها في حلب والبالغ عددها 300 بئر. وأفادت منظمة الصحة العالمية بأن الإسهال الحاد كان من بين حالات الاعتلال الخمس الأكثر انتشاراً، إلى جانب الأمراض الشبيهة بالأنفلونزا، وداء الليشمانيات الطفيلي، وجدري الماء، والقمل[79]. وأبلغ أيضاً عن عدة حالات تفشٍّ لأمراض معدية. وتزايدت حالات الحصبة ثلاث مرات في الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع عام 2017. وجرى الإبلاغ عن 7,073 حالة تقريباً، وتأكّدت 684 حالة، ربما بسبب غياب التحصين المستمر؛ ولم يحصل 33 في المائة من الرضع على اللقاح، مقارنة بنسبة 18 في المائة قبل النزاع[80]. وطيلة عام 2018، انخفضت حالات الحصبة من 1,176 حالة في الأسبوع إلى 80 حالة[81]. وجرى الإبلاغ عن 2,800 حالة أخرى من حالات السل في عام 2017، مع أن التقديرات تشير إلى أن الأرقام الفعلية هي أعلى بكثير[82]. هذا يلقي الضوء على تأثير سوء الأحوال المعيشية على الصحة لأن الأمراض المعدية، مثل السل، تتكاثر عادة في البيئات المكتظّة التي لا تستوفي المعايير المطلوبة. وأي خطر يتفاقم عادةً في صفوف الأطفال الصغار الذين يُرجَّح أن يواجهوا أكثر من غيرهم عواقب اعتلال الصحة بسبب حاجاتهم الخاصة وقابلية تعرّضهم للمخاطر.

الشكل 10. معدلات الإجمالية والصافية للالتحاق بالمدارس

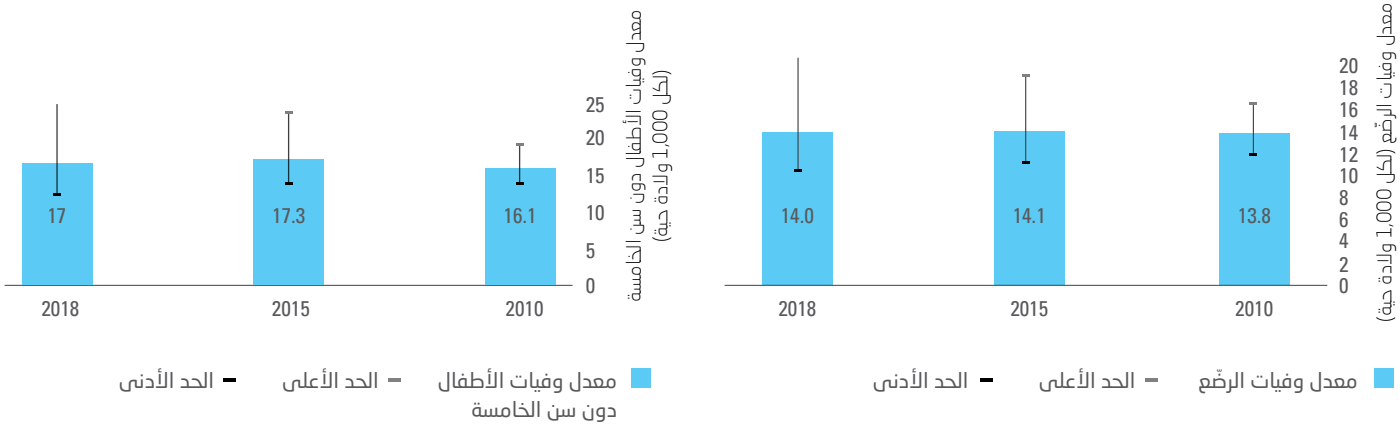

المصدر: UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation (UN IGME) 2019 data, https://data.unicef.org/resources/dataset/child-mortality/ (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020). ويتألف الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال من اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وشعبة السكان.

ملاحظة: يتم الإبلاغ عن حدود ثقة بنسبة 90 في المائة. وبالنسبة للجمهورية العربية السورية، يقدم الفريق المشترك بين الوكالات تقديرات ثابتة منذ بداية النزاع، مع زيادة عدم اليقين مع مرور الوقت. (UN IGME, Levels and Trends in Child Mortality (2019).

وقد حققت الجمهورية العربية السورية، قبل النزاع، تقدماً ملموساً في تحقيق أهداف التنمية الصحية، ولا سيما في مجال خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال. إلا أن الندرة المتفاقمة في توفير الرعاية الصحية، وتزايد انعدام الأمن الغذائي والتلوث البيئي وسط استمرار انعدام الأمن والنزاع قد عكسا مسار التقدم.

وربما كان لاتفاقات خفض النزاع أثرٌ إيجابي على توفير الرعاية في عدة مناطق، ما سهّل تقديم المساعدات الإنسانية، ولكن الحالة لا تزال أسوأ مما كانت عليه قبل النزاع. وأثناء النزاع، تتزايد صعوبة وندرة قياس الحالة الصحية ومعدلات الوفيات. وتشير التقديرات المنمذجة إلى تزايد احتمال الوفاة بين الأطفال والرضّع في عام 2018 مقارنة بمستويات ما قبل النزاع. إلا أنه ينبغي تحليل هذه الأرقام بحذر لأن التقديرات المنمذجة كثيراً ما لا تعكس الأثر الأوسع والمباشر للنزاع على النظام الصحي وعدد القتلى. وتشير حدود الثقة الموسّعة مع مرور الوقت والمبلّغ عنها مع هذه التقديرات إلى تزايد عدم اليقين وصعوبات القياس أثناء النزاع. وقد انخفض العمر المتوقع عند الولادة في الجمهورية العربية السورية من 72.1 سنة في عام 2010 إلى 71.8 سنة في عام 2018. وانخفض من 68.1 سنة في عام 2010 إلى 66.6 سنة في عام 2018 (الشكل 9) بين الذكور بسبب عدم حصولهم على ما يكفي من المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية – إذ يُرجَّح إعطاء الأولوية للنساء والأطفال في توزيع المساعدات – فضلاً عن احتمال انخراط الذكور في أنشطة أكثر خطورة، بما في ذلك التجنيد المسلح.

وقد اعتمدت منظمة الصحة العالمية تعريفاً شاملاً للصحة يشمل الصحة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي. ولسوء الحظ، كثيراً ما يتم تجاهل الصحة العقلية في المنطقة العربية. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، يعاني واحدٌ من كل 30 شخصاً في الجمهورية العربية السورية من اضطراب حاد في الصحة العقلية، مثل الاكتئاب الشديد والذهان، ويعاني واحدٌ من كل خمسة

أشخاص من أشكال الضائقة النفسية الأكثر اعتدالاً، مثل الاكتئاب والقلق[83]. ويحتاج أكثر من ثلثي الأطفال إلى خدمات صحية لعلاج الإعاقات البدنية والعقلية[84]. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، يُرجَّح أن يصاب واحدٌ من كل أربعة أطفال باضطراب في الصحة العقلية[85]. ويعاني كثيرون من أشكال مختلفة من الضائقة النفسية، حيث شهدوا عنفاً شديداً، وفقدوا أحد الوالدين أو أكثر، وشاهدوا منازلهم مدمرة، ويواجهون الواقع اليومي للحياة في ظروف مزرية.

وأفادت اليونيسف بأن 50 في المائة من الأطفال، حسب التقديرات، يعانون من مشاكل في النوم ومن الكوابيس أو التبول في الفراش[86]. وقد كشف تقييمٌ سابق شمل اللاجئين السوريين الذي يعيشون في المناطق الحضرية في جنوب الأردن ووسطه عن ارتفاع مستويات الصدمة التي يعاني منها الفتيان والفتيات دون سن الخامسة عشرة. وتتجلى أعراض هذه الصدمة بطرق مختلفة منها التغيرات السلوكية، والميول العنيفة، وأعراض الانسحاب، والأفكار الانتحارية، وردود الفعل القائمة على الخوف[87]. وستكون لهذه الصدمة الطويلة الأجل عواقب لا رجعة فيها على رفاههم، وآليات تكيفهم مع الوضع، وقدرتهم الإدراكية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإعادة اندماجهم في المجتمع، سواء في الجمهورية العربية السورية أو كلاجئين في الخارج. والتقييمات الأخيرة غير متاحة، ولكن الأرقام السابقة تشير إلى أن أعراض الضائقة النفسية يُرجَّح أن تشتدّ في أجزاء معينة من البلد بسبب النزاع المستمر والنقص في مراكز الدعم النفسي.

حاء. الآثار الاجتماعية الأخرى

تصاعدت الممارسات الاستغلالية خلال النزاع. وقد تُركَت العديد من الفئات، وعموماً الأطفال والشباب والنساء وكبار السنّ، من دون حماية من مختلف التهديدات، بما في ذلك فقدان الوثائق المدنية، والاتجار بالبشر، والنهب، وغير ذلك من أشكال الاستغلال (الشكل 11).

ومن بين الشواغل المتعلقة بالحماية، أفادت نسبة 59 في المائة من المجتمعات المحلية التي جرى تقييمها بأنها فقدت وثائقَ مدنية[88]. ويعود هذا الفقدان إلى أسباب متعددة منها ترك الأوراق عند الفرار من إطلاق النار، وانتهاء الصلاحية، وغياب الخدمات القانونية، والمصادرة. ويشكل غياب الوثائق الثبوتية، ولا سيما بطاقات الهوية السورية، تهديداً خطيراً للمدنيين، إذ يحدّ من إمكانية حصولهم على المعونة الإنسانية والخدمات العامة. والأهم من ذلك أن غياب هذه الوثائق يعرّض بعضاً منهم، ولا سيما المواليد الجدد والأطفال، لخطر انعدام الجنسية والتهميش الاجتماعي الطويل الأمد.

الشكل 11. الشواغل المتعلقة بالحماية نقلاً عن المجتمعات المحلية التي جرى تقييمها، 2018-2019

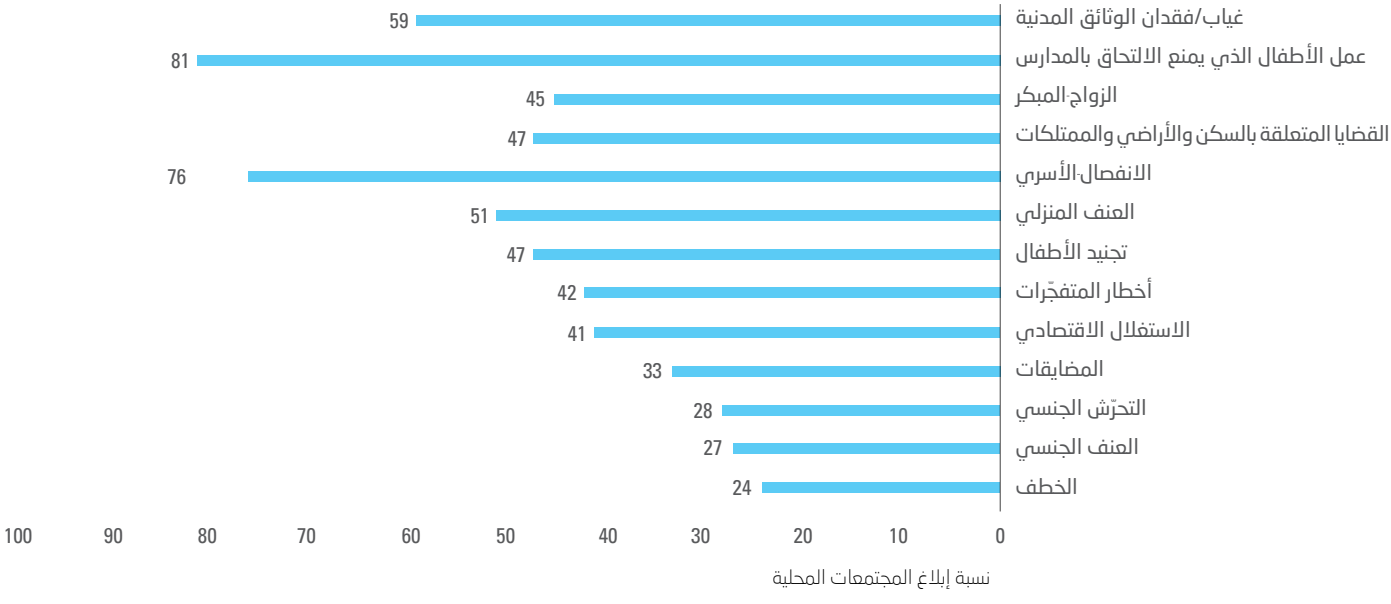

المصدر: OCHA, 2017,2019.

وقد أدى النزاع الذي طال أمده إلى ارتفاعٍ كبير في عدد الوظائف المدمرة. ومعدلات البطالة التي كانت أصلاً مرتفعة وأدت إلى الموجة الأولى من الاضطرابات قد تزايدت بنسبة تناهز، حسب التقديرات، 55 في المائة منذ عام 2015 [89]، و75 في المائة بين الشباب[90]، وطالت النساء أكثر من الرجال. والبقاء من دون وظيفة لفترات طويلة يقلّل من احترام الذات ويزيد من خطر تقادم المهارات، ما يحدّ من فرص العمل في المستقبل. ويتفاقم هذا الوضع بين الشباب بسبب فقدان البنى الأساسية للتعليم.

وقد أفضت محدودية الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتاحة للمرأة إلى تفشي العنف القائم على نوع الجنس. وحالات الزواج القسري للفتيات اللواتي لا تتجاوز أعمارهنّ 10 سنوات، والتحرش اللفظي والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، هي كلها شواغل متزايدة لدى المجتمعات المحلية التي جرى تقييمها. ولا تزال الفتيات والنساء يتعرّضن لدرجة متزايدة من المضايقات وانعدام الأمن فيما تشتدّ صعوبة تأمين فرصهنّ في كسب العيش وضمان حقوقهنّ. إلا أن هذه الصعوبات لم تحجب الدور الرئيسي المتزايد الذي يتعين على المرأة السورية أن تؤديه في دعم قدرة أسرتها ومجتمعها على الصمود.

ويمثل الشباب والأطفال فئة أخرى شديدة التعرّض للمخاطر. وقد تحطّمت طفولتهم وتطلّعاتهم الأكاديمية إذ لجأت الأسر إلى استراتيجيات التكيّف الضارة لتخفيف الأعباء المالية التي تتحمّلها، مثل المشاركة في استغلال الأطفال، بما في ذلك فرض الزواج المبكر عليهم وتجنيدهم في الجماعات المسلحة. وقد يكون فقدان جيل كامل أمراً لا رجعة فيه، فالعديد منهم فقدوا سنوات طفولتهم التكوينية، وحُرموا من التعليم، وعانوا تجاربَ مؤلمة. وقدرتهم على المساهمة في المجتمع، ليس كأفراد فحسب، بل كجزء من القوى العاملة المنتجة، معرّضة للخطر. ويتوقف مستقبل الجمهورية العربية السورية على عكس مسار هذه الخسائر، وعلى تمكين النساء والشباب من أداء دورهم الذي لا غنى عنه في المصالحة والتنمية.

وكما أبرز المركز السوري لبحوث السياسات، فإن تأثير النزاع على رأس المال الاجتماعي للبلاد كان واسع النطاق. ويمكن تعريف رأس المال الاجتماعي، الذي يحافظ على النسيج الاجتماعي، بأنه مجموعة القيم الاجتماعية، والروابط، والشبكات التي يعتمدها المجتمع والتي تشكل أساساً للتماسك والتكامل[91]. وقد أدت الأعمال العدائية المستمرة إلى فقدان رأس المال الاجتماعي، ما سرّع التشرذم والاستبعاد الاجتماعيين[92]. وكثيراً ما اتّسمت ثقافة الجمهورية العربية السورية بكونها مزيجاً من الثقافات التقليدية والحديثة، إذ ورثت سماتٍ من الحضارات التي ازدهرت عبر تاريخها. بيد أن النزاع قلّل من التسامح وزاد من قمع الهوياتٍ والأيديولوجيات والأديان والأعراق المتعددة التي كانت جزءاً من النسيج الاجتماعي قبل النزاع. وفي حين أن المجتمع كان يمرّ بمرحلة انتقالية، وكان عالقاً بين الأيديولوجيات المحافظة والتقليدية والأيديولوجيات الحديثة، عمّق النزاع هذا التباعد بين الأيديولوجيات. وقد حرّضت القوى القمعية على الانقسام، وأرغمت الأفراد على التحيّز لطرف دون الآخر[93]. وترسّخ التطرف بجميع أنواعه في بعض المناطق، واستمرّ أتباعه في نشر رسائل الكراهية وفي بسط نفوذهم باستخدام الخوف والقهر.

وتطرح مؤشرات رأس المال الاجتماعي سؤالاً مقلقاً بشأن إعادة الإعمار في المستقبل، ولا سيما العودة اللائقة للنازحين واللاجئين السوريين من الخارج، الذين لن يعودوا بعد الآن إلى المجتمعات التي عرفوها مسبقاً، وقد يفتقرون إلى الحافز للقيام بذلك، وسيواجهون حتماً التوتر عند التكيف مع بيئاتهم الجديدة.

طاء. التنمية البشرية

وضع التنمية البشرية في تدهور متواصل منذ اندلاع الأزمة، وفي حالة انحراف عن المسار العالمي والإقليمي الصاعد. وقد سجل دليل التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية انخفاضاً حاداً من 0.64 في عام 2010 إلى 0.549 في عام 2018، ما خفّض ترتيب البلد من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. وكما هو مبين في الشكل 12، قضى النزاع الذي طال أمده على المكاسب التي تراكمت طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أدى إلى تراجع تدريجي في ترتيب البلد حسب دليل التنمية البشرية من 128 إلى 154 من أصل 189 بلداً خلال الفترة 2012-2018. ولو مضت الجمهورية العربية السورية في المسار الإنمائي الذي كانت عليه قبل النزاع، مسجلة، كما في الفترة 2000-2010 نمواً قدره 0.88 في المائة حسب دليل التنمية البشرية، لكانت قيمة الدليل في الوقت الحاضر 0.691، ولكان البلد قد صُنّف في أعلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. وتبلغ الكلفة المتراكمة للنزاع من حيث التنمية حوالي 21 في المائة من قيمة دليل التنمية البشرية مقارنة بما كان سيبلغه في حال عدم وقوع النزاع.

المصدر: Istockphoto, photo credit: HAYKIRDI

الشكل 12. دليل التنمية البشرية (القيمة والترتيب)

أ. المستويات والاتجاهات في دليل التنمية البشرية

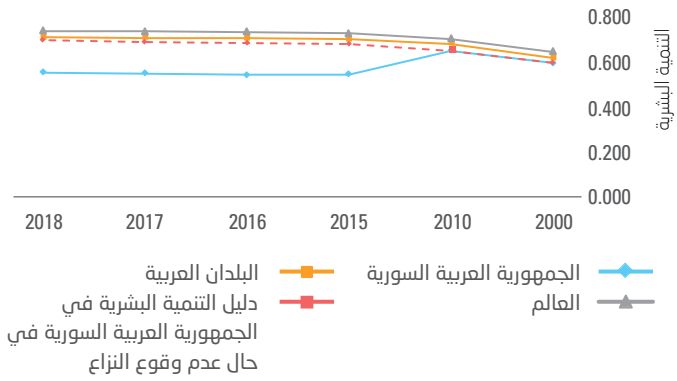

ب. تغير الترتيب في دليل التنمية البشرية، 2012-2018

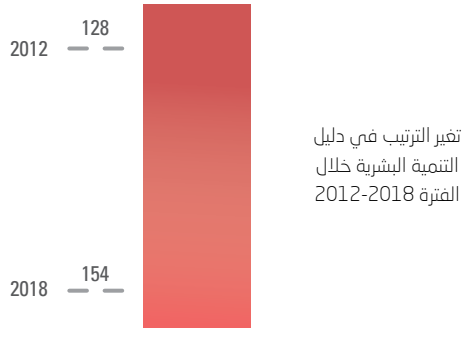

المصدر: بالاستناد إلى UNDP, "Human Development Data (1990-2018)", Database.

وقد أوقع النزع المسلح أضراراً في الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية (الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة)، إذ استهدف القصف العشوائي المستشفيات والمدارس والمدنيين. وتتضح صورة الوضع الإنمائي الراهن كاملةً من دراسة الاتجاهات في عناصر دليل التنمية البشرية، ومن تقييم الفجوة الإنمائية بين الجمهورية العربية السورية والمنطقة العربية والعالم.

وقد وقعت الآثار المباشرة وغير المباشرة للنزاع على المدنيين العالقين في مرمى النيران المتبادلة. وانخفض متوسط العمر المتوقع، الذي بلغ 71.8 سنة في عام 2018، نتيجةً لارتفاع عدد الوفيات بين غير المقاتلين، إما بسبب الاعتداءات المباشرة أو بفعل تضاؤل الخدمات الصحية الناجم عن ضعف المرافق والقيود المفروضة على إرسال المساعدات الإنسانية، وتفشي الأمراض المعدية. أما متوسط العمر المتوقع للرجال فقد بلغ 66.6، ربما لأن النساء يحظين بأولوية في الحصول على المعونة الإنسانية. كما أن الرجال ينخرطون في أعمال العنف المسلح. ولكن الجدير بالذكر أن عامي 2017 و2018 شهدا تحسّناً طفيفاً في المؤشرات الصحية. وقد يُعزى هذا التحسّن إلى الإسراع في تقديم المعونة الصحية الأساسية وإجلاء بعض المناطق المحاصرة على أثر تراجع أعمال العنف. وقد قارب متوسط العمر المتوقع في الجمهورية العربية السورية متوسط المنطقة الذي بلغ 71.9 سنة في عام 2018، ولكنه بقي دون المتوسط العالمي بحوالي سنة (الشكل 14).

الشكل 13. دليل التنمية البشرية، مستويات العناصر واتجاهاتها

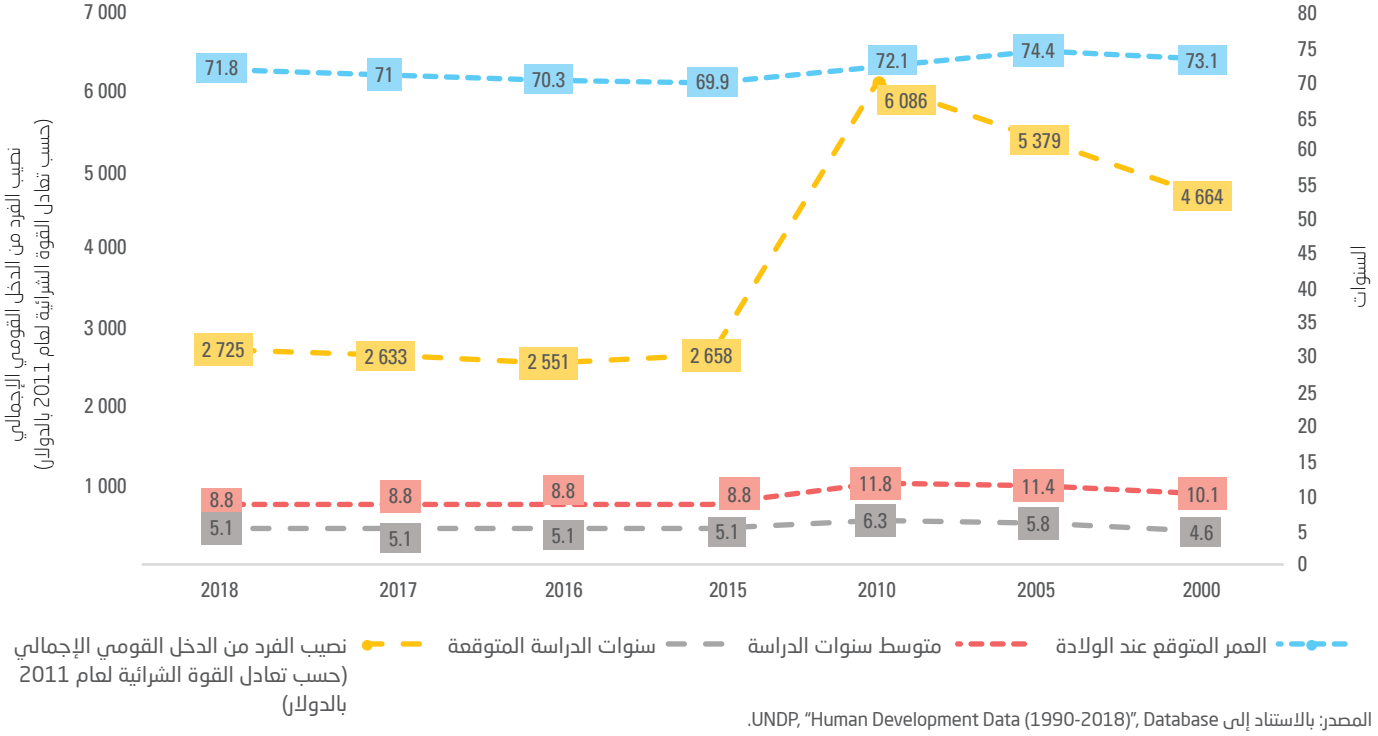

المصدر: بالاستناد إلى UNDP, "Human Development Data (1990-2018)", Database.

وقد انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهو القيمة الدولارية للدخل النهائي للبلد في السنة، مقسوماً على عدد سكانه، ومؤشر على مستوى معيشي لائق، بأكثر من النصف منذ بداية النزاع، ليصل إلى أكثر بقليل من 2,700 دولار (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011 بالدولار) في عام 2018. ومع امتداد النزاع وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، اتسعت الفجوة الإنمائية إلى حد كبير بين الجمهورية العربية السورية والمنطقة العربية، وبينها وبين العالم. وفي عام 2018، كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الإقليمي والعالمي، أو متوسط دخل مواطني البلد، أكثر من 5.7 أضعاف الدخل في الجمهورية العربية السورية.

الشكل 14. قيمة عناصر دليل التنمية البشرية لعام 2018، الجمهورية العربية السورية مقارنة بالمنطقة العربية والعالم

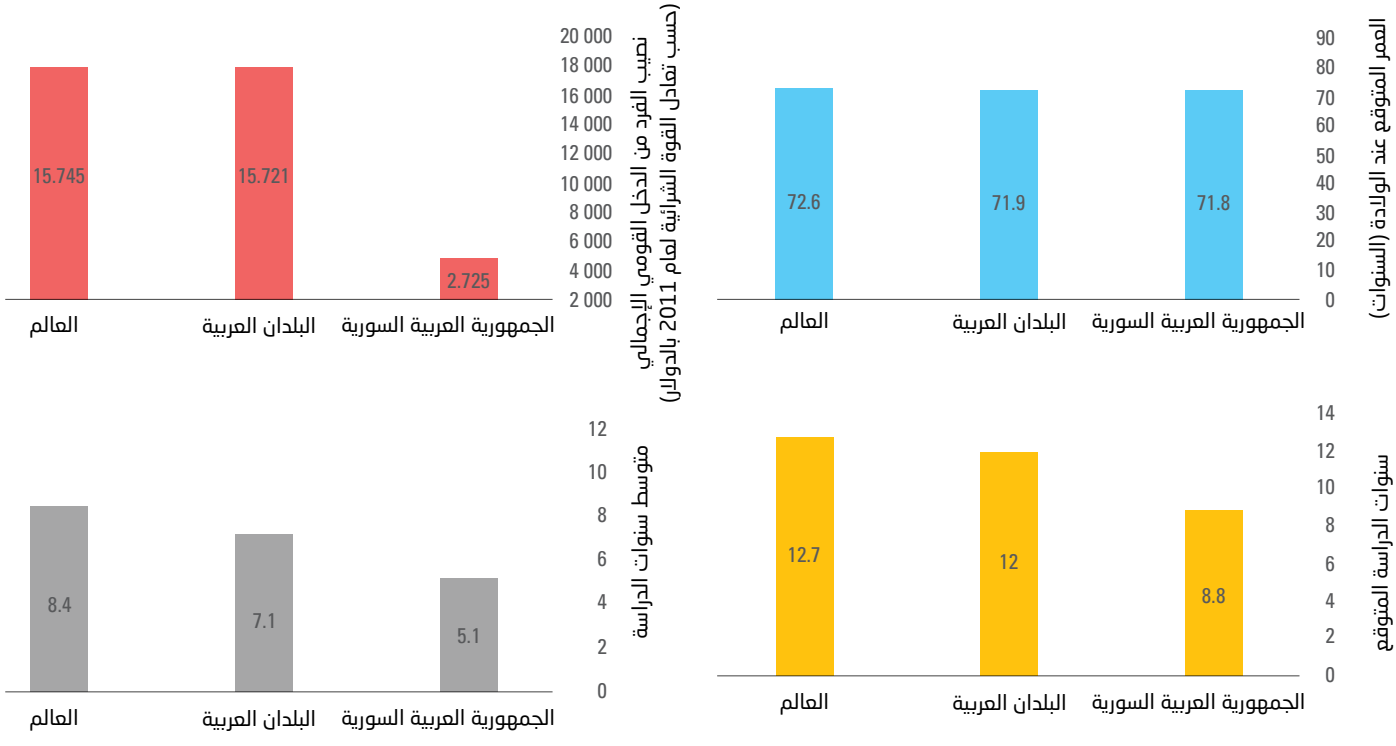

المصدر: بالاستناد إلى UNDP, "Human Development Data (1990-2018)", Database.

وتشير التقديرات إلى أن أوجه عدم المساواة قد تعمّقت أثناء النزاع، مما سيزيد من تباطؤ التقدم على مسار التنمية. غير أن عدم توفر البيانات في الأعوام الأخيرة يعني أن دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة لا يمكن أن يُحسب في حالة الجمهورية العربية السورية.

ويسود عدم المساواة بين الجنسين في الجمهورية العربية السورية منذ فترة طويلة، ومع ذلك شهدت فترة ما قبل النزاع تقدماً ملموساً في تعزيز التكافؤ، كما يظهره دليل التنمية حسب الجنس[94]. وقد عكس النزاع مسار التحسّن، إذ عمّق صلة الترابط بين عدم المساواة بين الجنسين واستغلال المرأة، ولا سيما في المجتمعات الأبوية. وفي عام 2018، انخفض دليل التنمية حسب الجنس إلى 0.795، حيث بلغ دليل التنمية البشرية للإناث 0.457، وللذكور 0.575. وتكاد الفجوة بين الجنسين تعود كلّها إلى أوجه عدم المساواة في مستويات المعيشة والتعليم (الشكل 16). وليس وضع المرأة بأفضل من وضع الرجل إلا في مؤشر الصحة.

المصدر: Istockphoto, photo credit: serkansenturk

الشكل 15. دليل التنمية حسب الجنس في الجمهورية العربية السورية

أ. دليل التنمية حسب الجنس، المستويات والاتجاهات

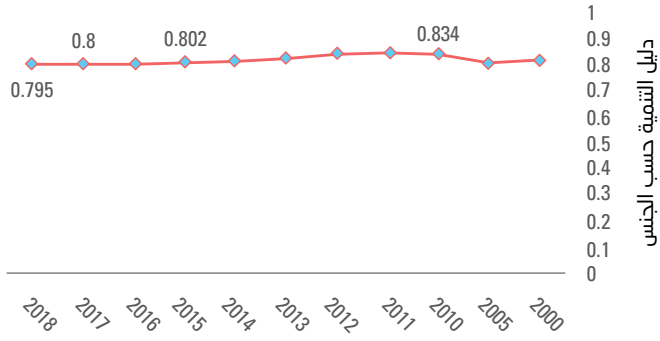

ب. دليل التنمية البشرية للإناث وللذكور، 2018

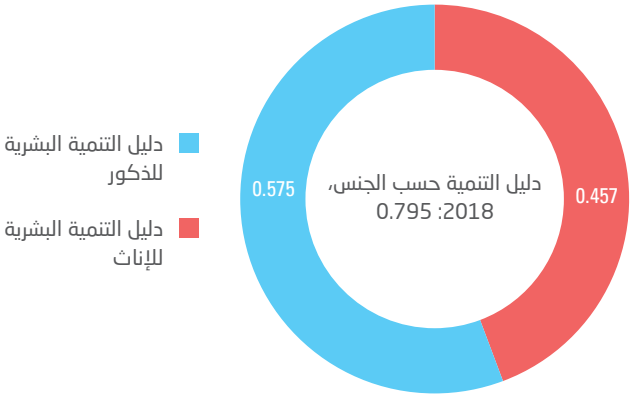

المصدر: بالاستناد إلى UNDP, "Human Development Data (1990-2018)", Database.

وكان للنزاع أثر مدمر على التعليم، حيث بات الحرمان من التعليم خطراً يهدّد جميع الأطفال، بغض النظر عن نوع الجنس. ومع ذلك، تواجه الفتيات مخاطر أكبر، لا سيما وأن العديد من الأسر تلجأ إلى وسائل سلبية، مثل الزواج المبكر، لتخفيف الأعباء المالية. وفي المتوسط، لا تحصل الفتيات في الجمهورية العربية السورية سوى على أربع سنوات فقط من التعليم. كما أن آفاق التعليم لديهنّ محدودة مقارنة بالمنطقة العربية والعالم، حيث تميل الإناث في المتوسط إلى إكمال ما يعادل التعليم الابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

الشكل16. مقارنة عناصر دليل التنمية البشرية حسب الجنس لعام 2018، الجمهورية العربية السورية مقارنة بالمنطقة العربية والعالم

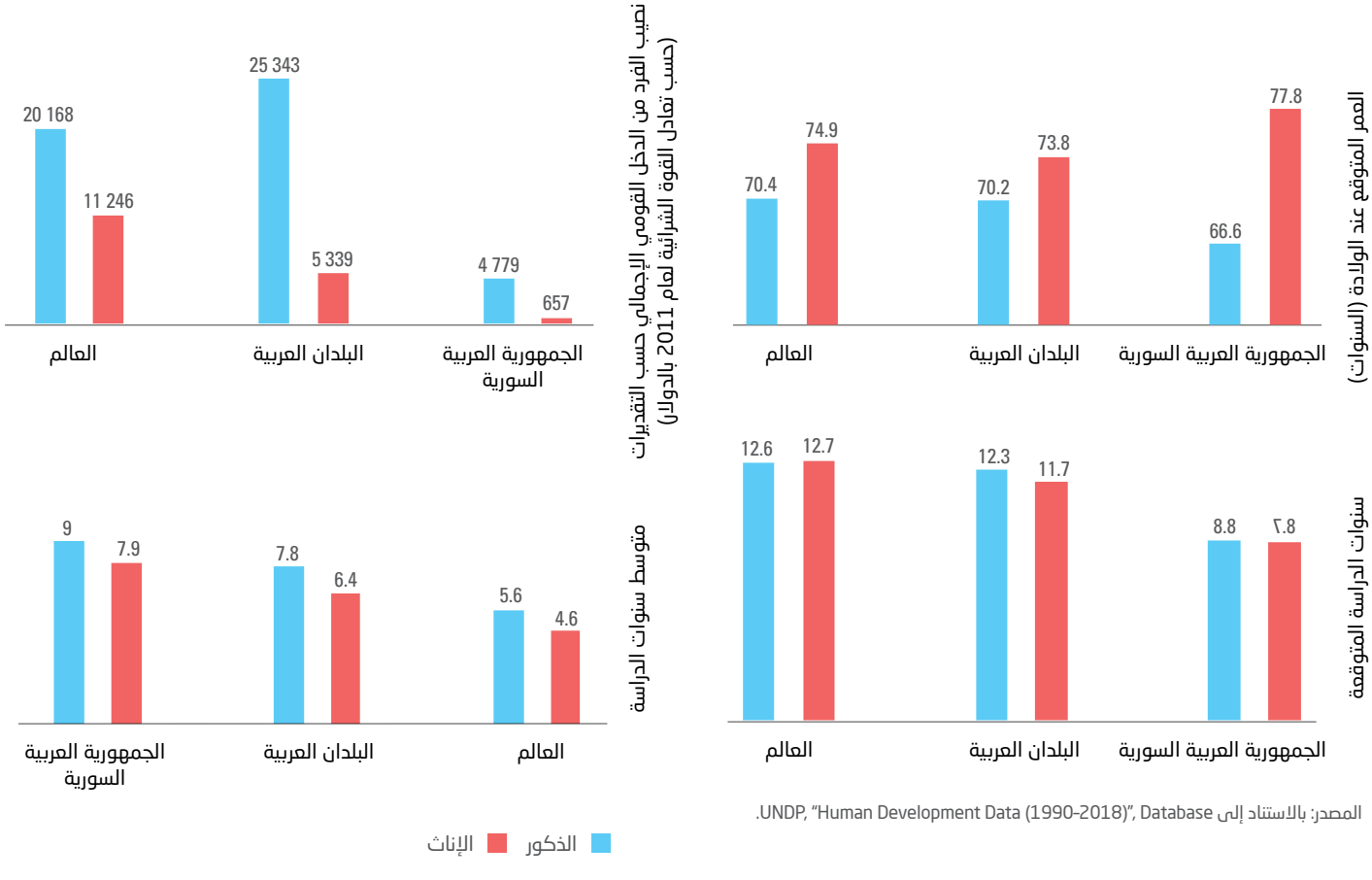

المصدر: بالاستناد إلى UNDP, "Human Development Data (1990-2018)", Database.

وتُلاحظ أوسع الفوارق بين الرجال والنساء في بُعد مستويات المعيشة. ففي عام 2018، كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للرجال، في العالم، يفوق بأكثر من 1.78 مرة نصيب النساء، ويرتفع الرقم إلى 4.7 مرات في المنطقة العربية. وفي الجمهورية العربية السورية، يثير الوضع قلقاً مضاعفاً، أولاً لأن نسبة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للذكور إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للإناث تتجاوز 7، وثانياً، لأن القيمة التقديرية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للإناث منخفضة للغاية، وبالكاد تتجاوز 600 دولار (مقيسة بتعادل القوة الشرائية لعام 2011 بالدولار). وتؤكد نسبة البطالة بين الإناث والذكور ضيق الفرص الاجتماعية والاقتصادية أمام المرأة. والنساء عرضة للبطالة 3.4 مرات أكثر من الرجل، والشابات عرضة للبطالة 2.5 مرة أكثر من الشباب[95]. ويزيد الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من استغلالها وإساءة معاملتها، من زواج الأطفال إلى التحرش اللفظي والجنسي، مما يحدّ من الفرص الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية المتاحة لها.

باء. الفقر

1. الفقر القائم على القياس النقدي المتري

لا تتوفر مسوح عن دخل الأسر المعيشية ونفقاتها لتقدير أثر الفقر باستخدام القياس النقدي المتري ولكن من الممكن استنتاج ذلك استناداً إلى الأثر المتوقع لخسائر الدخل للفرد الواحد. ويقدم الشكل 17، استناداً إلى أحدث مسح عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها في الجمهورية العربية السورية، وهو متاح على بوابة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي، نتائج هذه العملية بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى استناداً إلى دراسة صادرة حديثاً عن الإسكوا[96]. وتشير الدراسة إلى نسب الفقر في الجمهورية العربية السورية وغيرها من البلدان العربية، حسب: (أ) خط الفقر المدقع الدولي المحدد بالعيش على 1.90 دولار في اليوم؛ (ب) مبلغ 3.50 دولار في اليوم، وهو متوسط خطوط الفقر الوطنية مرجحاً بعدد السكان في المنطقة؛ (ج) تعادل القوة الشرائية لأحدث خط وطني للفقر بالاستناد إلى معدلات الفقر الوطنية المنشورة في مؤشرات التنمية العالمية[97].

ومن المتوقع أن يكون الفقر المدقع قد ازداد في الجمهورية العربية السورية خلال النزاع، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم، حسب التقديرات، 40 في المائة من مجموع السكان في عام 2019. ويمثل هذا ارتفاعاً حاداً في معدلات الفقر المدقع مقارنة بمستويات عام 2010، التي لم تتجاوز تقديراتها واحداً في المائة. واستناداً إلى خط الفقر مقيساً بالعيش على 3.50 دولار، الذي هو أكثر اتساقاً مع قيمة ما قبل النزاع في الجمهورية العربية السورية، كان معدل الزيادة مقارنة بمستويات عام 2010 أكثر من 400 في المائة، إذ بات قرابة 77 في المائة من السكان يعيشون تحت هذا الخط في عام 2019. وتظهر صورة مماثلة عند حساب عدد الفقراء استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية. وهذا يجعل البلاد ثاني أفقر بلد، بعد اليمن، ضمن مجموعة البلدان العشرة في عام 2019.

الشكل 17. نسبة عدد الفقراء حسب العيش على 1.90 دولار، و3.50 دولار، وحسب خطوط الفقر الوطنية (تعادل القوة الشرائية لعام 2011 بالدولار) ونسبة التغير لبلدان عربية مختارة، قيم عام 2010 والقيم المتوقعة لعام 2019

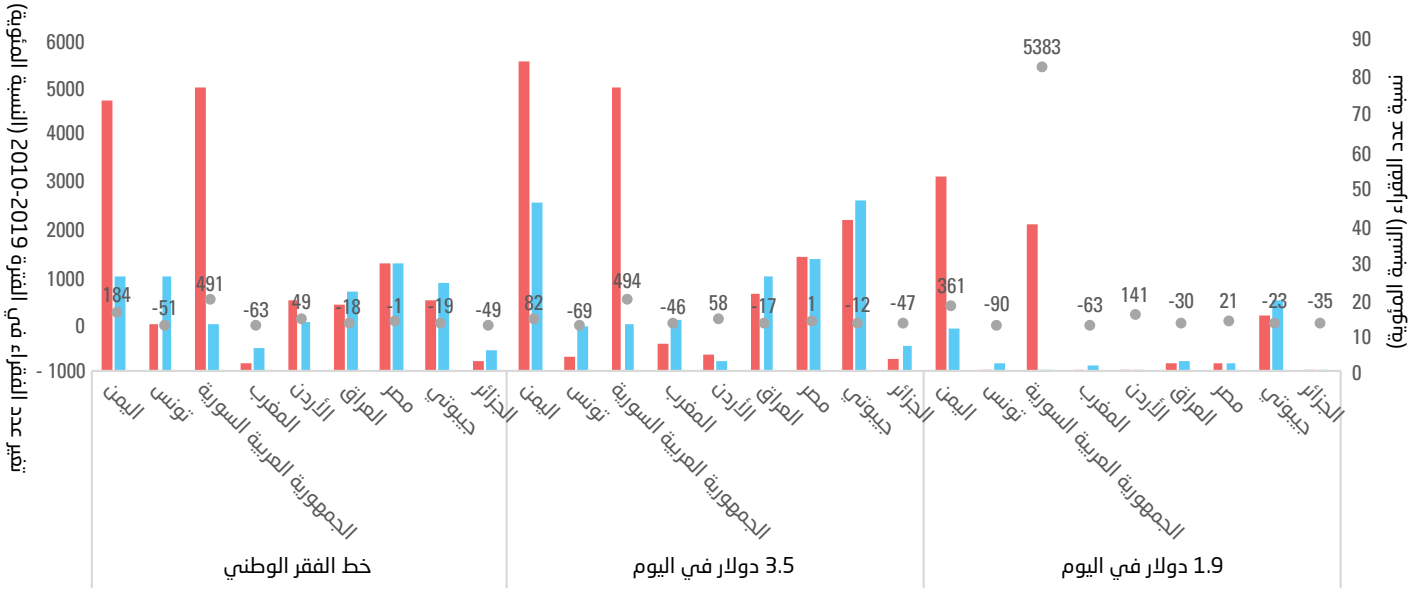

تغير عدد الفقراء في الفترة 2010-2019 (النسبة المئوية) ● 2019 ■ 2010 ■

المصدر: بالاستناد إلى World Bank, PovcalNet datasets. http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020)؛ ESCWA, 2020.

ويبين الشكل 18 متوسط النفقات في الشهر في عام 2010 والقيم المتوقعة لعام 2019. وتشير التقديرات إلى أن الجمهورية العربية السورية شهدت انخفاضاً في نصيب الفرد من النفقات من 250.2 دولار في الشهر (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011 بالدولار) في عام 2010 إلى 86.59 دولار في عام 2019. وقد تكون حالة الفقر اليوم، ولا سيما بعد جائحة كورونا، قد تدهورت أكثر بسبب الانخفاض الإضافي في دخل الفرد، ومن المتوقع أن تستمر في التدهور بحلول عام 2021 حسب دراسة أجرتها الإسكوا مؤخراً (ESCWA, 2020). ويبدو من الواضح أن صورة الفقر في الجمهورية العربية السورية أقرب إلى صورة أقل البلدان نمواً من بلد متوسط الدخل، مع ما يرتبه هذا الاستنتاج من آثار كبيرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع.

الشكل 18. متوسط نصيب الفرد من الإنفاق (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011 بالدولار) في الجمهورية العربية السورية وبلدان عربية مختارة، قيم عام 2010 والقيم المتوقعة لعام 2019

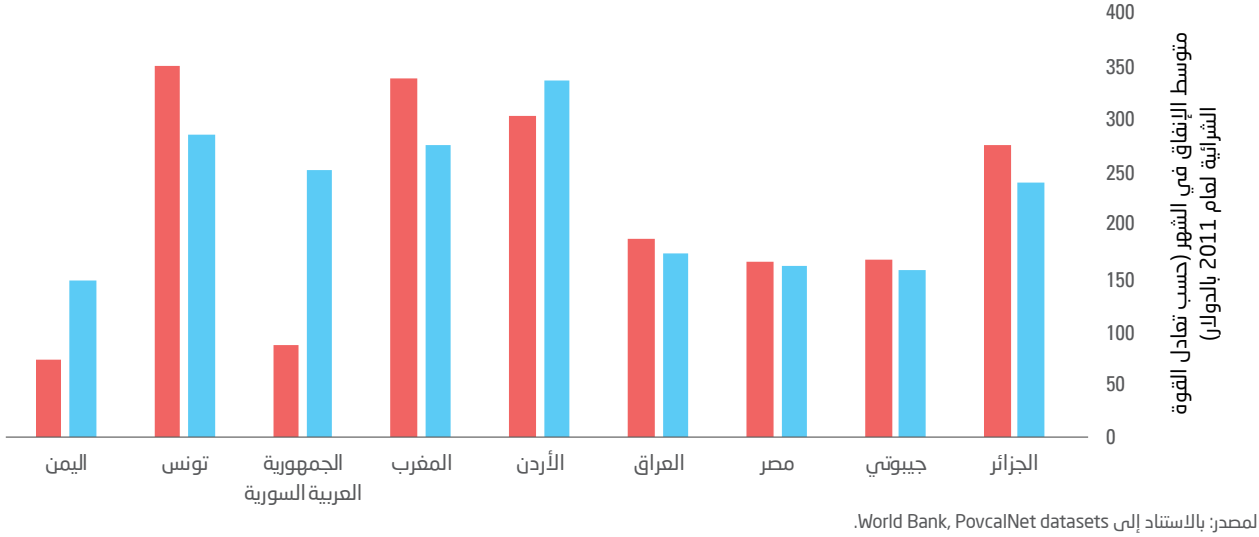

المصدر: بالاستناد إلى World Bank, PovcalNet datasets.
http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx (جرى الاطلاع عليه في حزيران/يونيو 2020)؛ ESCWA, 2020.

2. الفقر المتعدد الأبعاد

وتُبين الأدلة المقدمة حتى الآن الخسائر في رأس المال البشري وحالة الفقر والعوز التي يعاني منها السوريون. ويجمع هذا القسم الأدلة ويعرض حالة الفقر المتعدد الأبعاد وتغيرها خلال الفترة 2006-2017. والبيانات عن حالة الفقر في الجمهورية العربية السورية غير متاحة إلى حد كبير، حتى لفترة ما قبل النزاع. ولتعويض هذا النقص في البيانات، أولاً يُعتمَد عام 2006 باعتباره سنة الأساس لما قبل النزاع، ثم يُستخدَم هذا الأساس المرجعي لتوقّع خصائص الفقر في عام 2017.

ويكتسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد أهميةً بين واضعي السياسات على الصعيد العالمي باعتباره أداةً لرصد الفقر، تُستخدم إلى جانب المقاييس النقدية التقليدية. وتحليل الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يستند إلى كتابات سن عن التنمية بوصفها عمليةً لتوسيع القدرات والحقوق والحريات الأساسية، يركز على حالات الحرمان غير النقدية عبر مختلف الأبعاد، مثل التعليم والصحة ومستويات المعيشة، لتكوين مفهوم أشمل لحالة الفقر والحرمان التي يعاني منها الفقراء[98].

وبالنسبة للجمهورية العربية السورية، استُخدمت منهجية الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد[99] لدراسة مدى انتشار الفقر المتعدد الأبعاد وخصائصه في عام 2006 [100]، باستخدام بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات[101]. ويُقدَّر معدل الانتشار لعام 2017 من خلال استقراء دليل عام 2006، باستخدام نهجين ومقارنتهما: أحدهما يستخدم البيانات الأخيرة المتاحة عن المؤشرات التي يتألف منها الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد ومعدل التغير بين عامي 2006 و2017، والآخر يستند إلى تقدير قائم على الانحدار باستخدام معلومات عن 106 بلدان والبيانات الأخيرة عن الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد والمتغيرات المختارة. وميزة استخدام بيانات الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد هي أنها تأخذ في الاعتبار خصوصيات البلدان العربية المتوسطة الدخل. وبالتالي، يمكن مقارنة الأرقام المقدّرة للجمهورية العربية السورية مع أرقام البلدان الأخرى.

ويستخدم الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد البيانات المتاحة في الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، ويكيّف المؤشرات وعتبات الحرمان مع سياق المنطقة، ويقترح مستويين للفقر، هما الفقر الحاد والفقر المعتدل. وكما هو مبين في الشكل 19، يتضمن الدليل العربي الأبعاد الثلاثة المتعلقة بالتعليم والصحة ومستوى المعيشة، و12 مؤشراً. وتُرجَّح الأبعاد بتخصيص ثلث الوزن لكل بُعد، وتوزيع الوزن بالتساوي بين مؤشرات البعد. ولتحديد من هم الفقراء، تُحسَب درجة

الحرمان لكل أسرة معيشية باعتبارها مجموع أوزان الأبعاد التي تعاني فيها الأسرة من الحرمان. والحد الفاصل لتحديد الفقر في العتبة المستخدمة لتحديد من يعاني من الفقر المتعدد الأبعاد، في إطار الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد، هو ثلث جميع المؤشرات المرجحة على مستويي الفقر الحاد والفقر المعتدل. وتُعتبر الأسرة المعيشية فقيرةً إذا بلغت درجة حرمانها 33.3 في المائة أو أكثر من المجموع المرجّح لجميع المؤشرات. ويقدم الجدول 1 التفاصيل بشأن إطار الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد على مستويي الفقر الحاد والفقر المعتدل.

المصدر: Istockphoto, photo credit: mrtaytas

الجدول 1. تعاريف الحرمان وأوزانه في إطار الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد

البعد والوزن المُسند له	المؤشر والوزن المُسند له	تعاني الأسرة المعيشية من الحرمان في حال	
		الفقر الحاد	الفقر المعتدل
التعليم (الوزن = 1/3)	**سنوات الدراسة (الوزن = 1/6)**	لم يتمّ أي فرد في الأسرة المعيشية مرحلة التعليم الابتدائي	لم يتمّ أي فرد في الأسرة المعيشية مرحلة التعليم الثانوي
	متابعة الدراسة (الوزن = 1/6)	كان أي طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يذهب إلى المدرسة	كان أي طفل في سن الدراسة لا يذهب إلى المدرسة أو تأخر سنتين أو أكثر عن الصف المدرسي المناسب
الصحة (الوزن = 1/3)	**وفيات الأطفال (الوزن = 1/9)**	كان أي طفل يقل عمره عن 60 شهراً قد توفي في العائلة خلال الأشهر التسعة والخمسين السابقة للمسح	تماماً كما في حالة الفقر الحاد
	تغذية الأطفال (الوزن = 1/9)	كان أي طفل يتراوح عمره بين 0 و59 شهراً يعاني من توقف في النمو (الطول بالنسبة للعمر أقل من -2) أو كان أي بالغ يعاني من نقص التغذية (مؤشر كتلة الجسم أقل من 18.5)	كان أي طفل يتراوح عمره بين 0 و59 شهراً يعاني من توقف في النمو (الطول بالنسبة للعمر أقل من -2) أو كان أي طفل يعاني من الهزال (الوزن بالنسبة للطول أقل من -2) أو كان أي بالغ يعاني من سوء التغذية (مؤشر كتلة الجسم أقل من 18.5)
	تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، الحمل المبكر (الوزن= 1/9)	كانت أي امرأة يقل عمرها عن 28 عاماً قد تعرّضت للحمل للمرة الأولى قبل سن الثامنة عشرة وخضعت لتشويه أعضائها التناسلية	كانت أي امرأة يقل عمرها عن 28 عاماً قد تعرّضت للحمل للمرة الأولى قبل سن الثامنة عشرة وخضعت لتشويه أعضائها التناسلية

مستوى المعيشة (الوزن =1/3)	**الكهرباء (الوزن = 1/21)**	لا تتوفر الكهرباء لدى الأسرة المعيشية	تماماً كما في حالة الفقر الحاد
	الصرف الصحي (الوزن = 1/21)	كانت المرافق الصحية المنزلية غير محسّنة بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية، أو كانت محسّنة ولكن يتم تشاركها مع أسرة معيشية أخرى	تماماً كما في حالة الفقر الحاد
	المياه (الوزن = 1/21)	لا تحصل الأسرة المعيشية على مياه الشرب الآمنة، وفقاً للمبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة، أو كانت مصادر مياه الشرب الآمنة تبعد عن المنزل حوالي 30 دقيقة أو أكثر سيراً على الأقدام	ليس للأسرة المعيشية مياه جارية في الأنابيب تصل إلى المسكن أو الفناء
	الأرضية/السقف (الوزن = 1/21)	كانت الأرضية مصنوعة من التربة أو الرمل أو الروث، أو كان السقف غير متاح أو مصنوعاً من القش، أو أوراق النخيل أو الحشيش	كانت الأرضية مصنوعة من التربة أو الرمل أو الروث أو بعض المواد الأولية (الخشب/الخيزران/القصب العشب/العصي)، أو الإسمنت (من دون بلاط أو قطع قرميد/أسفلت) أو كان السقف غير متاح أو مصنوعاً من القش أو أوراق النخيل أو الحشيش أو الحصائر أو الخيزران أو الخشب أو الكرتون
	وقود الطهي (الوزن = 1/21)	كانت الأسرة المعيشية تطهو بواسطة الوقود الصلب: الحطب أو الفحم أو بقايا المحاصيل أو الروث، أو أنها لا تعدّ أي طبق غذائي	كانت الأسرة المعيشية تطهو بواسطة الوقود الصلب: الحطب أو الفحم أو بقايا المحاصيل أو الروث، أو أنها لا تعدّ أي طبق غذائي، أو ليس لديها غرفة منفصلة للطهي
	الاكتظاظ (الوزن= 1/21)	ينام 4 أشخاص أو أكثر في الأسرة في غرفة نوم واحدة	ينام 3 أشخاص أو أكثر في الأسرة في غرفة نوم واحدة
	الأصول (الوزن = 1/21)	ليس لدى الأسرة المعيشية إمكانية الوصول إلى المعلومات أو ليس لديها إمكانية التنقل السهلة والوصول إلى سبل العيش	كانت الأسرة المعيشية تملك أقل من جهازين للحصول على المعلومات أو تملك أكثر من جهاز واحد للمعلومات وأقل من وسيلتَي تنقل وأقل من سبيلين للعيش

المصدر: League of Arab States' Council of Arab Ministers for Social Affairs, ESCWA, UNICEF and Oxford Poverty and Human Development Initiative (2017). Arab Multidimensional Poverty Report. E/ESCWA/EDID/2017/2.

الشكل 19. معدل انتشار الحرمان في مؤشرات الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد باستخدام الحد الفاصل لكل من الفقر الحاد والفقر، 2006

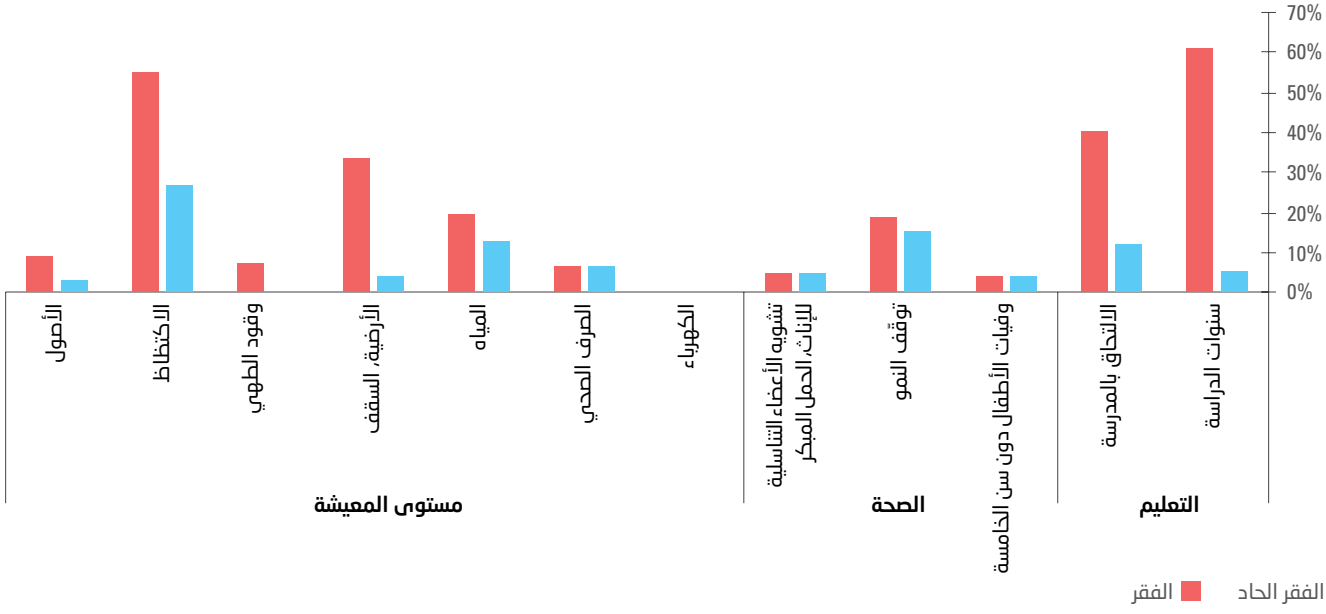

المصدر: توقعات المؤلفين بالاستناد إلى Central Bureau of Statistics, UNICEF and PAPFAM, Multiple Indicator Cluster Survey 2006.

ومع أن معدل انتشار الحرمان الحاد كان منخفضاً عموماً في عام 2006 (سنة الأساس) في الجمهورية العربية السورية، سُجّل ارتفاعٌ حاد عند الحد الفاصل للفقر في جميع المؤشرات، ولا سيما التعليم والإسكان. فالحرمان في سنوات الدراسة، مثلاً، الذي يعكس إتمام المرحلة الابتدائية على مستوى الفقر الحاد وإتمام المرحلة الثانوية على مستوى الفقر المعتدل، يزيد أكثر من أحد عشر ضعفاً على مستوى الفقر المعتدل مقارنة بمستوى الفقر الحاد. ولم يكن لدى نسبة كبيرة من الأسر المعيشية إمكانية كاملة للحصول على التعليم الثانوي. ويبلغ الاكتظاظ أكثر من الضعف عند نقل درجة الفقر من مستوى الفقر الحاد إلى مستوى الفقر المعتدل. لذا، لم يكن الحرمان المعتدل منخفضاً تماماً مثل الحرمان الحاد في عام 2006.

وتؤكد نسب أعداد الفقراء (الشكل 20) على عمق الفقر ونطاقه الفعليين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي حين أن نسبة السكان السوريين الذين يعانون من الفقر الحاد بلغت أقل من 4 في المائة، فإن نسبة الفقراء بلغت أكثر من 37 في المائة، وتجاوزت حدة الفقر المتعدد الأبعاد 40 في المائة. وفي سياق تحليل الفقر، من المهم توجيه الانتباه إلى معدل قابلية التعرض للمخاطر، الذي يركز على التوقعات بدلاً من الحالة الراهنة. وفي عام 2006، كان البلد شديد التعرض للفقر الحاد والمعتدل، حيث بلغت نسبة السكان المعرّضين للفقر الحاد 12 في المائة، حسب التقديرات، وبلغت نسبة السكان المعرّضين للفقر المعتدل 25 في المائة، ما يشير إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي كان يواجهها العديد من السوريين حتى قبل الانتفاضة.

الشكل 20. الفقر المتعدد الأبعاد على مستويي الفقر الحاد والفقر، 2006

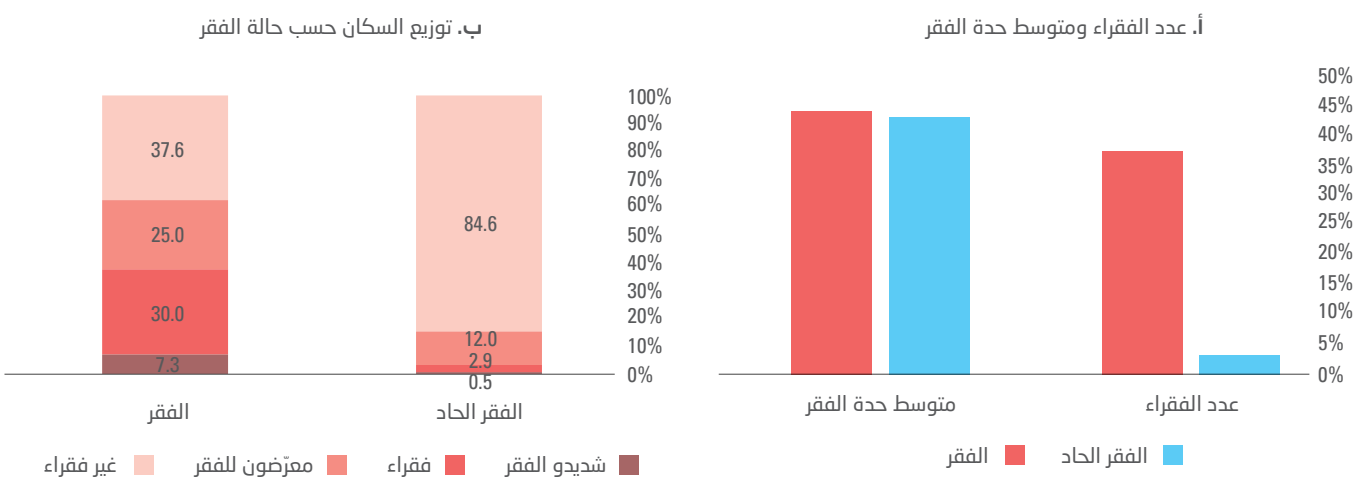

المصدر: توقعات المؤلفين بالاستناد إلى Central Bureau of Statistics, UNICEF and PAPFAM, Multiple Indicator Cluster Survey 2006.

ومع أن معدل انتشار الحرمان الحاد كان منخفضاً عموماً في عام 2006 (سنة الأساس) في الجمهورية العربية السورية، سُجّل ارتفاعٌ حاد عند الحد الفاصل للفقر في جميع المؤشرات، ولا سيما التعليم والإسكان. فالحرمان في سنوات الدراسة، مثلاً، الذي يعكس إتمام المرحلة الابتدائية على مستوى الفقر الحاد وإتمام المرحلة الثانوية على مستوى الفقر المعتدل، يزيد أكثر من أحد عشر ضعفاً على مستوى الفقر المعتدل مقارنة بمستوى الفقر الحاد. ولم يكن لدى نسبة كبيرة من الأسر المعيشية إمكانية كاملة للحصول على التعليم الثانوي. ويبلغ الاكتظاظ أكثر من الضعف عند نقل درجة الفقر من مستوى الفقر الحاد إلى مستوى الفقر المعتدل. لذا، لم يكن الحرمان المعتدل منخفضاً تماماً مثل الحرمان الحاد في عام 2006.

الشكل 21. مساهمة المؤشرات في دليل الفقر المتعدد الأبعاد (النسبة المئوية)، 2006

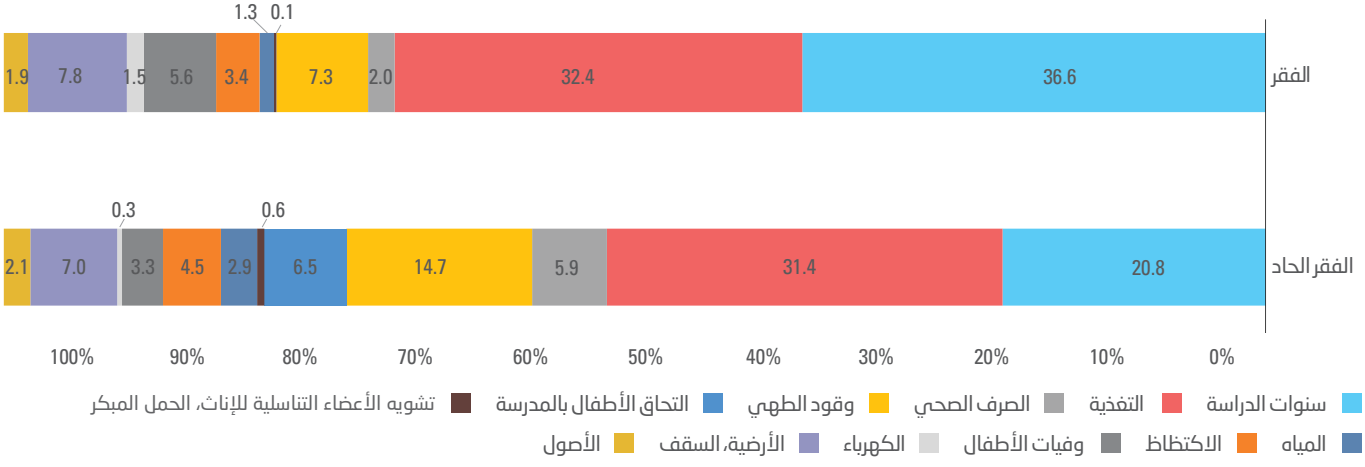

المصدر: توقعات المؤلفين بالاستناد إلى Central Bureau of Statistics, UNICEF and PAPFAM, Multiple Indicator Cluster Survey 2006.

ويؤدي توسيع نطاق تعريف الفقر من الحاد إلى المعتدل إلى اختلاف كبير في المشهد الاجتماعي والاقتصادي قبل النزاع. وكانت الآفاق حينها بعيدة عن المثالية. فقد كان معظم السكان محرومين حسب المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، بما فيها التعليم والإسكان، وكانت نسبة كبيرة أخرى من فئات المجتمع معرّضة للحرمان. ومن الجدير بالذكر أن الاضطرابات بدأت بدعوة غير عنيفة إلى الإصلاح حيث بات الناس مستائين من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائداً حينها. وكان الحرمان المنتشر على نطاق واسع من العوامل التي أسهمت في تأجيج الاستياء، ولا سيما بين الشباب الذين عجزوا عن بلوغ تطلعاتهم[102].

وبعد ثماني سنوات، أدى النزاع إلى تدهور حاد في جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. وتزداد صعوبة تقييم أثره الكمي، لا سيما أن عواقبه تُقسَم بين المنظور الملموس وغير الملموس، والأهم من ذلك، بين ما هو متوقَّع على المدى القصير والتوقعات على المدى البعيد. فالإحصاءات الكمية والنوعية بشأن البنى الأساسية، بما في ذلك العراقيل في الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي المحسّنة، وهدم المنازل، تعكس الخلل الآني. والقيود المشدّدة على تقديم المساعدة الغذائية والأدوية الأساسية للبقاء على قيد الحياة، وعدم كفاية الخدمات الطبية، تنعكس مباشرة في تدهور مؤشرات الصحة والتغذية، مثل ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ووفيات الأطفال، وحالات الأمراض المعدية المبلّغ عنها. أما مؤشرات التعليم الحالية، فلا تقدم تقييماً ملموساً لكلفة النزاع حيث أن المؤشرات، مثل معدلات الأمية، ومتوسط سنوات الدراسة، ومعدلات إتمام الدراسة، تستغرق عدة سنوات لتعكس تماماً جيل الأطفال غير المتعلمين.

وقد أدى هذا التراجع الشديد في الحالة الاجتماعية والاقتصادية إلى انخفاض حاد في الطبقة المتوسطة. ودُفع الملايين من الأشخاص إلى الفقر المتعدد الأبعاد، وزادت معدلات قابلية التعرّض للمخاطر. ووفقاً للتقرير العربي للفقر المتعدد الأبعاد، تُصنَّف البلدان في ثلاث مجموعات حسب مستويي الفقر فيها، وتسجّل المجموعة الأولى معدلات منخفضة نسبياً لانتشار الفقر باستخدام كلا التعريفين (الشكل 22)[103]. وفي عام 2006، كانت الجمهورية العربية السورية تقع بين المجموعتين الأولى والثانية على المستوى الإقليمي. فقد كانت مستويات الفقر الحاد منخفضةً فيها وقريبة من مستويات بلدان المجموعة الأولى، ولكن مستويات الفقر فيها كانت أعلى، ما يضعها في نطاق القيم الخاصة ببلدان المجموعة الثانية، حيث تقع بين المغرب والعراق. ومع تصاعد النزاع، ارتفعت معدلات انتشار الفقر ارتفاعاً كبيراً عند الحد الفاصل لكل من الفقر الحاد والفقر، حيث قُدّرَت نسبة الفقراء في عام 2017 بأكثر من 50 في المائة، ونسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر الحاد بأكثر من 15 في المائة[104]. وتشير تقديرات الفقر الحاد لعام 2017 إلى زيادة بأربعة أضعاف عن سنة الأساس. وقد تدهور وضع الجمهورية العربية السورية مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، حيث اقتربت مستويات الحرمان فيها من مستويات أقل البلدان نمواً في المجموعة الثالثة، ما يثبت نتائج دليل التنمية البشرية التي تشير أيضاً إلى انخفاض ترتيب الجمهورية العربية السورية بسبب النزاع، من مجموعة التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة التنمية البشرية المنخفضة.

الشكل 22. معدل انتشار الفقر الحاد والفقر في الجمهورية العربية السورية لعام 2006 والتقديرات المتوقعة لعام 2017 وفقاً لمعدل الانتشار في البلدان العربية

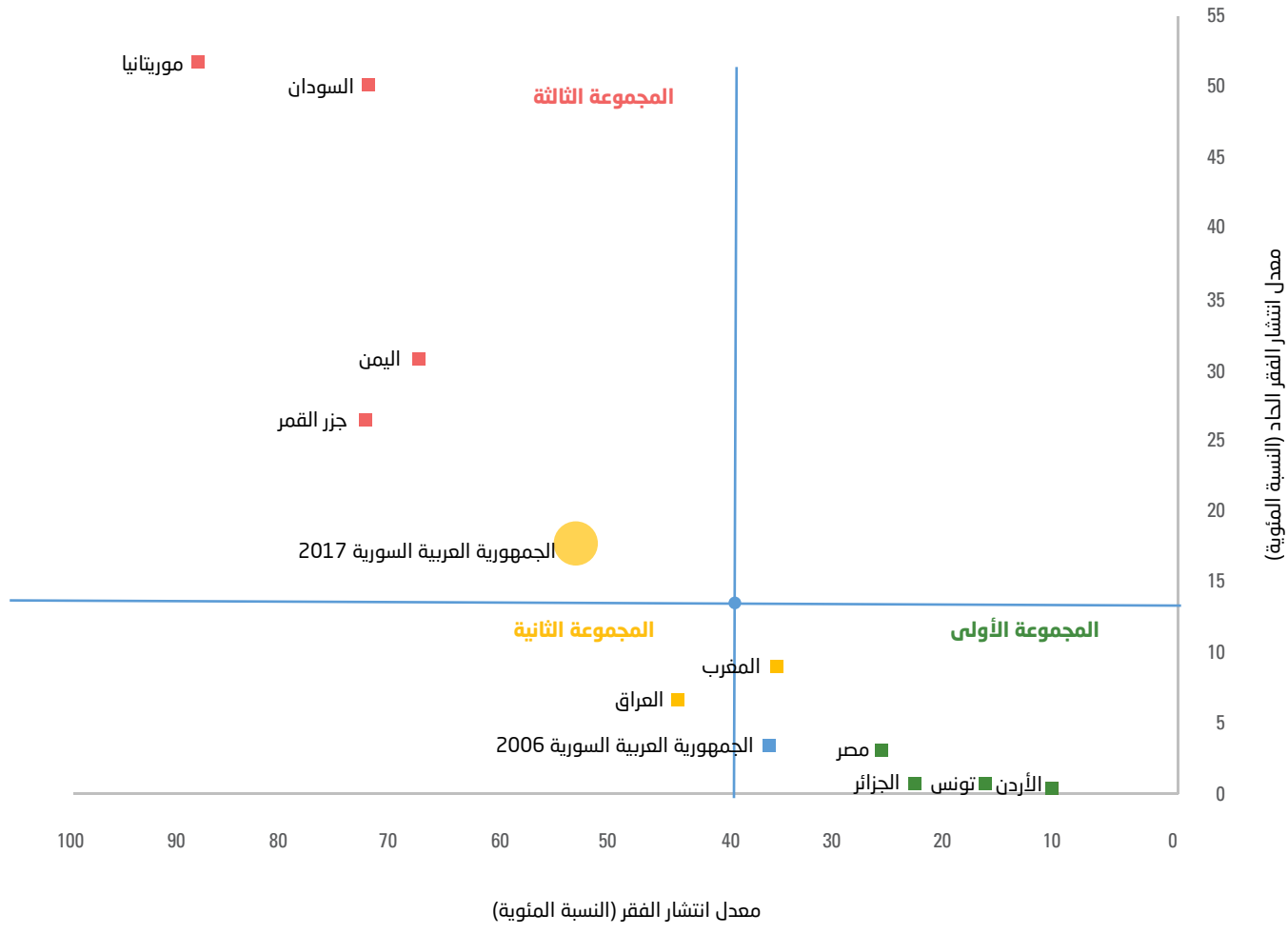

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى (League of Arab States' Council of Arab Ministers for Social Affairs, ESCWA, UNICEF and OPHI, Arab Multidimensional Poverty Report (2017.
ملاحظة: تشير الخطوط الزرقاء إلى المتوسط المرجّح للبلدان. وتمثل الدائرة الصفراء حدود الثقة بنسبة 95 في المائة لتقديرات الفقر لعام 2017 في الجمهورية العربية السورية.

كاف. خلاصة

أسفرت حالات الموت والإصابات وموجات النزوح في الجمهورية العربية السورية عن معاناة إنسانية هائلة، ولعلّ الاستقطاب الاجتماعي الذي أحدثه النزاع هو أحد مخلّفاته الأكثر تدميراً على المدى الطويل. وقد أدى هذا النزاع الكاسح إلى وأد احتمالات إبرام عقد اجتماعي جديد. وكان لأعمال الأطراف الرئيسية في النزاع أثرٌ مشترك في التأسيس لمزيد من التصعيد والتخندق والانقسام. والتشنّج على أساس الهوية، وافتقار المجتمع إلى الثقة في دوافع الأطراف الأخرى، وانتشار الخطابات الإقصائية التي "تلغي الآخر" قد يكون لها آثار طويلة الأمد ولا يمكن معالجتها، ولا بد من الاعتراف بها في عملية ما بعد اتفاق السلام إذا كان من المزمع إبرام عقد اجتماعي عادل ومستدام.

وعلى الرغم من التحديات العميقة، يتحدث معظم السوريين عن مجتمع موحّد ويؤمنون به، حتى لو اختلفوا على العديد من النواحي في أنماط الحوكمة. وقد كان لمعظم السوريين ردود فعل عنيفة ضد الأطراف المتحاربة التي تسعى إلى محو الحدود الحالية للبلاد، وبالتالي إزالة الهوية السورية. وصحيح أن السنوات حملت في طيّاتها بذور النزاع إلا أنها زخرت أيضاً

بالعديد من الأمثلة على مبادرات مجتمعية، وجهود شعبية وغيرها من المبادرات المشتركة التي تسعى إلى عبور الحدود، وبناء الجسور، ودفع المجتمع إلى الأمام. وإذا ما اعتُمد نهجٌ يراعي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، يمكن لعملية إعادة الإعمار الخاضعة للمساءلة والشاملة والعادلة أن تمهّد لمهمّة طويلة وضرورية، وهي تضميد الجراح وبناء مستقبل لجميع السوريين.